

مقدمة:

يعاني الإقتصاد السوداني مجموعة من الإختلالات والمشاكل الهيكلية التي تؤثر في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة وتغطية نفقاتها العامة من خلال الإعتماد على مواردها المالية المحلية المتاحة بالإضافة الي تزايد نفقاتها العامة، ولتمويل العجز المالي عادة ما تلجأ الدولة الي الإستدانة محليا او خارجيا ويتوقف لجؤ الدولة على الإقتراض علي مجموعة من العوامل المختلفة من ضمنها حجم الموارد المالية والقدرة على الوفاء باعباء الأستدانة وأوجه إنفاق الموارد المالية المتاحة وعدم التحكم والسيطرة المضطردة في الإنفاق العام والتي ادت الي زيادة الإهتمام بالوضع المالي للدولة وكذلك الإهتمام بتحليل التطورات الحاصلة على الدين العام الحكومي.

يعتبر التضخم من اهم المؤشرات الإقتصادية التي تقاس بها مؤشرات الأداء الإقتصادي للدول ولذلك نجد ان السياسات الإقتصادية الكلية دائما م تعمل على السيطرة علي المستوي العام للأسعار وذلك بتصميم سياسات معينة تعمل على خفض معدلات التضخم .

ان وجود قدر كبير من الدين العام يؤدي في حد ذاته الي إتجاهات نضخمية ويرجع ذلك الي السيولة المرتفعة التي تتمتع بها مستندات الدين العام للحكومة فإن امتلاكها تجعل المستهلكين يشعرون بانهم اكثر ثرانا فمثل هذا الشعور بالثروة يؤدي الي الزيادة في مقدار الإنفاق الإستهلاكي هذا بالإضافة الي ان مستندات الدين العام يمكن بسهولة تحويلها الي نقود بدون اي خسارة او بخسارة بسيطة فنلقائي يمكن ان نزيد من اشتعال نار التضخم هذا بالإضافة الي ان العجز في الميزانية "الزيادة في الدين العام" إنما يعتبر تضخما اذا كانت السياسة المالية المتبعة غير سليمة فالعجز في الموازنة في ظل ظروف التوظيف الكامل يعتبر تضخما ويكون سياسة مالية غير سليمة اما العجز في الموازنة في اوقات الركود إن ذلك يكون توسعا فهو يؤدي الي زيادة في التوظيف والنتائج وبالتالي فإن ذلك يعتبر سياسة مالية غير رشيدة .

المبحث الاول

الإطار المنهجي للدراسة

1.1 مشكلة الدراسة:

يعاني السودان من زيادة في حجم الدين العام بانواعه المحلية والخارجية وكذلك يعاني من الإرتفاع في المستوي العام للأسعار الأمر الذي يؤدي الي إرتفاع اسعار السلع والخدمات المحلية ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية :

- 1- ما هو أثر الدين العام علي التضخم في السودان
- 2- ماهو إتجاه تطور الدين العام في السودان
- 3- ماهو إتجاه تطور التضخم في السودان

2.1 أهداف الدراسة:

- 1- دراسة انواع الدين العام في السودان
- 2- دراسة إتجاهات تطور الدين العام في السودان
- 3- دراسة تطور التضخم في السودان
- 4- دراسة أثار التضخم في السودان

3.1 أهمية الدراسة:

تنقسم الإهمية الي اهمية علمية واهمية عملية

الأهمية العلمية : تتمثل في ندرة البحوث في دراسة أثار الدين العام لذلك تعمل هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية كمرجعية لدراسات مستقبلية لتزويد الباحثين بالمعلومات

الأهمية العملية: يمكن ان تستفيد من هذه الدراسة الجهات الحكومية المختلفة المتمثلة في وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي وبنك السودان المركزي في تقييم نتائج السياسات والإجراءات الإقتصادية التي تتبعها الدولة وكذلك يستفيد منها الباحثين والمهتمين .

4.1 فروض الدراسة:

هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين العام والتضخم

الدين العام في السودان متزايد

التضخم في السودان متذبذب وغير مستقر

5.1 منهجية الدراسة:

يستند البحث علي المنهج الوصفي بالإضافة الي مناهج البحث القياسي (توصيف النموذج

وتقديره ومن ثم اختبار النتائج وفق للمعايير الإقتصادية والإحصائية والقياسية) بإستخدام برنامج

Eviews

6.1 مصادر جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة علي المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير

والمنشورات والانترنت والندوات العلمية والبحوث السابقة

7.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية:جمهورية السودان

الحدود الزمانية:تناولت الدراسة الفترة من 2000م الي 2016م

8.1 هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول حيث ينقسم الفصل الأول الي مبحثين الأول الإطار

المنهجي والثاني الدراسات السابقة ، بينما الفصل الثاني ينقسم الي مبحثين المبحث الأول مفهوم

الدين العام والثاني مفهوم التضخم ، أما الفصل الثالث ينقسم الي مبحثين ، المبحث الأول الدين العام

في السودان والثاني التضخم في السودان ، أما الفصل الرابع الجانب التطبيقي ويحتوي علي مبحثين

، الأول بناء وتقدير النموذج الدين واقسام المعادلات الهيكلية والثاني الفحص والتقييم

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1.2.1 دراسة اميرة عبد السلام احمد بشير(2010م)

تمثلت مشكلة البحث في معرفة اسباب التضخم في السودان وما هي المتغيرات المؤثرة علي التضخم واتجاه تأثيرها والتعرف على العوامل والمحددات المؤثرة في دالة التضخم في السودان ومعرفة انواع السياسات التي يمكن اتخاذها لعلاج الظاهرة والتخلص من مشاكل القياس التي يمكن ان تعترض سير الدراسة ، وتمثلت اهم فرضيات البحث في الاتي, ان هنالك علاقة عكسية بين التضخم والنتاج المحلي الاجمالي , وعلاقة طردية بين التضخم والدين الخارجي , كما ان المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الاكثر تفسيراً لنموذج التضخم من المتغيرات غير المضمنة في النموذج ، من اهم النتائج التي ضمنها البحث : ان اسعار الواردات ليست لها تأثير علي دالة التضخم خلال فترة الدراسة , إن افضل نموذج لدالة التضخم في السودان خلال فترة الدراسة هو نموذج النصف لوغريثمي الذي يضم لوغريثم التضخم وكل من الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود والدين الخارجي , ان تراكم الديون الخارجية والتكاليف العالمية لخدمة الديون في السودان وتوقف تدفقات العون الخارجي الرسمي إليها مما ادي الي تدهور البنيات التحتية وتدهور الانتاج والانتاجية وتراجع معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدلات التضخم , تتمثل اهم التوصيات في الاتي : ضرورة استخدام بيانات سلاسل زمنية طويلة المدى لتجنب المشاكل التي تواجه الدراسة اي الوصول الي نتائج صحيحة , وضع سياسات مالية ونقدية واصلاح سعر الصرف لتخفيض معدلات التضخم وتضيق الفجوة في الحساب الجاري , الاهتمام بالقطاعات المنتجة وتشجيع الاستثمار والعمل على استغلال الموارد الطبيعية التي يزدخر بهل السودان التي بدورها تؤدي الي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الذي بدوره يؤدي الي التخفيف من حدة التضخم ¹.

¹ اميرة عبد السلام محمد بشير , محادثات التضخم في السودان (1980-2008م) , رسالة ماجستير , جامعة السودان , 2010م

2.2.1 دراسة أروى عبد الرحمن يوسف وآخرون (2017م)

تناولت الدراسة اثر السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم , وتمثلت مشكلة الدراسة في انه بالرغم من ان السياسات النقدية التي يتبعها بنك السودان المركزي في تخفيض معدلات التضخم الا ان هنالك ارتفاع مستمر لمعدلات التضخم مع ان بنك السودان من خلال السياسة النقدية يمكنه ان يخفض التضخم لكن مازال معدل التضخم مرتفع تمثلت الفرضيات ان هنالك علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود , وهنالك علاقة طردية بين التضخم والسياسة النقدية وهنالك علاقة طردية بين التضخم وتكلفة التمويل وهدفت الدراسة الي معرفة اثر السياسة النقدية ودورها في تخفيض معدل التضخم , وتوضيح دور عرض النقود في التأثير علي معدلات التضخم , ابراز اثر سعر الصرف على التضخم في السودان وتوصلت الدراسة الي نتائج مفادها ان علاقة التضخم بعرض النقود علاقة طردية , وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر الصرف , وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم وتكلفة التمويل وقد اوصت الدراسة بان يتبع البنك المركزي سياسات فعالة في التحكم في عرض النقود وان توجه الدولة الاهتمام الاكبر لعرض النقود لتخفيض معدلات التضخم , وان يعمل البنك المركزي علي الحفاظ علي استقرار سعر الصرف للجنه السوداني علي البنك المركزي ان يعدل تكلفة التمويل حتي لا يحدث ارتفاع لمعدلات التضخم.¹

3.2.1 دراسة مبارك أزرع عمر أحمد (2017م)

تكمن مشكلة البحث في ماهية الآثار السالبة للتضخم على الاقتصاد السوداني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويهدف البحث الي بناء نموذج قياسي وتحديد اهم المتغيرات المؤثرة علي التضخم والتعرف على التضخم وانواعه واسباب واثاره ونظرياته وطرق قياسه وعلاجه ومعرفة اثر التضخم علي الاقتصاد السوداني واهم فرضيات البحث تتمثل في ان هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وكل من عرض النقود وتكلفة التمويل وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنتاج المحلي الاجمالي وسعر الصرف , ومن اسباب التضخم تدهور سعر الصرف والتضخم المستورد وتوسع عرض النقود وتدني الانتاج وارتفاع تكاليف زيادة الانفاق العام وارتفاع عجز الموازنة ومن اثار التضخم اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية واعتمد البحث علي المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي ومن اهم النتائج انه توجد علاقة

¹أروى عبد الرحمن يوسف وآخرون , اثر السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم في السودان (1993-2015م) مشروع تخرج , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2017م

ذات دلالة إحصائية عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي (منفية) وتوجد علاقة طردية ذات علاقة إحصائية بين التضخم وتكلفة التمويل وتوجد علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف ومن اهم التوصيات ضرورة السيطرة علي المحددات الاقتصادية ويجب التركيز علي ادوات السياسة النقدية لعلاج التضخم وضرورة الاهتمام بالاساليب الرياضية والاحصائية للظواهر الاقتصادية ويجب الوقوف والتركيز علي تقوية العملة الوطنية ومراقبة سعر الصرف وعدم تطبيق السياسات الاقتصادية الا بعد دراسة جيدة ومعرفة الاثار السالبة التي يمكن ان تؤثر علي الاقتصاد¹

4.2.1 عزيزة محمد عبد الله عبيد(2015م)

تتمثل مشكلة البحث في ما هو أثر الدين العام علي الإنفاق الحكومي ويهدف البحث الي معرفة حجم ومصدر الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي في فلسطين والتعرف علي مؤشرات المديونية في فلسطين وتحليل آثار الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي علي الانفاق الحكومي والخروج بتوصيات للتغلب علي الأثار السياسية للدين العام والارتقاء بدرجة الاعتماد علي الموارد الداخلية بما يخدم الإقتصاد الفلسطيني وتزويد الباحثين و المهتمين بالتنمية الاقتصادية بالمعلومات والمؤشرات الدلالية للاستفادة منها في دراسات اخرى ومساعدة الحكومة في رسم السياسات ووضع البرامج والخطط التنموية بناءا علي هذه المؤشرات وتمثلت فرضيات البحث في ان هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وحجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي , وتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وحجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ويستخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة علي انه كلما ارتفعت نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وكلما ارتفعت نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي انخفض حجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي واوصت الدراسة بضرورة توسعة القروض الي مشاريع تطويرية وضمان الشفافية والمسائلة في ادارة الدين العام وترشيد الانفاق الحكومي وضرورة نشر كافة التفاصيل والجداول المتعلقة بالاقتصاد والقروض والفائدة²

¹مبارك ازرق عمر احمد, قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في السودان (1980-2017م) , رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,

²عزيزة محمد عبد الله عبيد , اثر الدين العام علي الانفاق الحكومي , دراسة تطبيقية علي الدين العام , للسلطة الفلسطينية من (2013-1997م) , رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية غزة , 2015م.

5.2.1 مروة محمد عباس سعد (2015م)

تمثلت مشكلة البحث في وجود عوامل تؤثر في عجز الموازنة العامة في السودان ومعرفة مدى تأثير المتغيرات ذات العلاقات المتداخلة وقياس درجة كل متغير وذلك من خلال بناء نموذج قياسي وتمثلت فروض البحث: هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والتضخم، هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والاستدانة من بنك السودان المركزي، هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وسعر الصرف. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي لسرد البيانات التاريخية للمتغيرات محل الدراسة. وهدف البحث الي تسليط الضوء الي عجز الموازنة العامة والتأثيرات التي تقع علي المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والتعرف علي المشاكل والتحديات التي تواجه إعداد الموازنة العامة في السودان وكيفية التوصل الي نتائج من خلال النموذج القياسي تؤدي الي التقليل من حدوث العجز الذي يؤثر بدوره علي المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتمثلت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: زيادة عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة ثم بدأ بالانخفاض، وظهرت نتائج الاختبار ان الناتج المحلي الاجمالي له تأثير كبير علي عجز الموازنة بمستوى معنوية عالي جداً وتبعاً لذلك ان اي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الي عجز في الموازنة العامة، كما اظهرت النتائج ان عرض النقود له تأثير كبير علي عجز الموازنة العامة بمستوى معنوية عالي وبالتالي فإن اي انخفاض في عرض النقود يؤدي الي زيادة عجز في الموازنة العامة، من خلال النتائج تأتي الاستدانة من بنك السودان المركزي في المرتبة الثالثة تأثيراً علي عجز الموازنة العامة بمستوى معنوية عالي الا ان اشارته سالبة وذلك ينتج من تذبذب البيانات من سنة لأخري، ووضحت النتائج ان كل من التمويل بالعجز والتضخم وسعر الصرف لهم تأثير علي عجز الموازنة العامة الا انه غير معنوي. ومن اهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة: ضرورة توافر قاعدة بيانات او استخدام سلاسل زمنية طويلة لازالت التقلبات في البيانات، زيادة الإنتاج المحلي والاستثمار في مشروعات تنموية من اجل زيادة مصادر تمويل الموازنة، رفع معدل الإيرادات من الناتج القومي الإجمالي بإضافة مصادر جديدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، تقليل الاعتماد علي

القروض الداخلية والخارجية قصيرة الأجل والضمانات الحكومية لتمويل مشروعات التنمية ، إيقاف التدهور في سعر صرف العملة الوطنية وخفض معدل التضخم¹.

6.2.1 دراسة أحمد محمد عبدالله أدم (2015م)

تكمن مشكلة البحث في معرفة أسباب تزايد ازمة الديون الخارجية ، استند البحث علي المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي بالإضافة الي استخدام التحليل القياسي ويهدف البحث الي تكوين نموذج قياسي لتحديد اهم محددات الدين العام الخارجي في السودان وكانت اهم الفرضيات تنص على ان هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من(سعر الصرف الواردات التضخم) والدين الخارجي وتوصل البحث الي اهم النتائج ان نموذج الدين العام الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة يعتمد علي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والتضخم و ان الواردات والصادرات لهما تأثير خفيف علي الدين الخارجي خلال فترة الدراسة . وجاءت اهم توصيات الدراسة في ضرورة السيطرة علي المحددات الإقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر علي حجم المديونية الخارجية وضرورة دراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها في المستقبل ، وتوجيه ادارة الدين الخارجي وذلك بإنشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون تتركز فيها كافة المعلومات المتعلقة بالمديونية²

7.2.1 دراسة ناريمان حسام شحادة قديح(2015م)³

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هي محددات التضخم في الإقتصاد الفلسطيني (-2013 1995م) وهدفت هذه الدراسة الي التعرف علي اهم المحددات والعوامل الإقتصادية المؤثرة في معدلات التضخم في فلسطين من أجل الوصول الي مقترحات تساعد في تخفيض معدلات التضخم والتقليل من الآثار الناتجة عنه في الإقتصاد الفلسطيني واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم وكل من النمو الإقتصادي وعرض النقود والعجز المالي ومعدل البطالة والإفتاح الإقتصادي حيث كان الإفتاح الإقتصادي الأقوى تأثيرا علي معدل التضخم ويليهمعدل البطالة وبينما كانت العلاقة عكسية مع كل من سعر الصرف والاستقرار السياسي باقي المتغيرات الأخرى وهي الانفاق العام والمساعدات الدولية والدين العام

¹مروره محمد عباس سعد ، العوامل المؤثر في عجز الموازنة العامة في السودان ، (1992-2014م) ، النموذج قياسي رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015م

²أحمد محمد عبدالله أدم ، محددات الدين الخارجي في السودان (1990-2014م) ، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2015م

³ناريمان حسام شحادة قديح ، محددات التضخم في الإقتصاد الفلسطيني (1995-2015) ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2015م

ومعدل الفائدة لم يكن لها اي تأثير مع معدل التضخم في فلسطين . وتوصلت الدراسة الي أهم التوصيات وهي ضرورة اصدار عملة وطنية للتخفيض من الخسائر للإقتصاد الفلسطيني جراء عدم وجود العملة الوطنية وكذلك ضرورة النظر في السياسات التجارية والإقتصادية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل واللجوء الي عقد اتفاقية جديدة تتناسب مع احتياجات ووضع الإقتصاد الفلسطيني وذلك لتقليل من حد التبعية للإقتصاد الاسرائيلي

8.2.1 دراسة يوسف عوض احمد محمد(2017م)

تمثلت المشكلة في ما هو أثر تراكم خدمات الديون الخارجية علي الناتج المحلي في السودان وهدفت الي تحديد اتجاه تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان فضلاً عن معرفة موقع السودان من المبادرات الدولية المطروحة من قبل المؤسسات المانحة من اجل تجديد الحلول الخارجية والداخلية لمشكلة تراكم الديون الخارجية في السودان . وتمثلت فرضيات الدراسة في التحقق من وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين تراكم خدمات الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي في حين توجد علاقة طردية بين تراكم خدمات الديون الخارجية والمسار الزمني للدراسة وتوصلت الدراسة الي إهم النتائج وهي ان القروض تؤثر سلباً علي الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك ان القروض تؤدي الي الضغط علي الموارد المحلية وايضاً تبين ان حجم الديون الخارجية قد ظل في ارتفاع مستمر من العام 1996م وتكمن اهم التوصيات: على الجهات المختصة توجيه القروض لاغراض الاستثمار مما يعزز من نمو الناتج المحلي الإجمالي وان تسارع نمو اجمالي الديون الخارجية يعزى لعدم القدرة علي السداد واستخدام البحث المنهجي الإحصائي الوصفي التحليلي وإسلوب التحليل القياسي¹

9.2.1 اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

هذه الدراسة تتشابه مع الدراسة السابقة من حيث المنهجية في الجانب التطبيقي وتفسير التضخم والدين العام.

وتختلف الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للدين العام بشقيه المحلي الخارجي في حين أن غالبية الدراسات السابقة تناولت الدين الخارجي فقط.

تميزت هذه الدراسة علي إنها دراسة تطبيقية لتحليل أثر الدين العام علي التضخم

¹يوسف عوض احمد محمد , اثر تراكم خدمات الديون الخارجية علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان , رسالة ماجستير , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

تختلف الدراسة في الفترة الزمنية حيث ان هذه الدراسة شملت الفترة من 2000م وحتى 2016م ركزت الدراسة علي الجانب التحليلي باستخدام برنامج Eviews

المقدمة:

يعد الاقتراض او التمويل بالعجز احد المصادر الاساسية للإيرادات الحكومية في العصر الحاضر وتلجأ الحكومات الي الاقتراض عندما تكون نفقاتها اكبر من إيراداتها، وفي العادة تستخدم القروض بوصفها طريقة بديلة تتماشى جنباً الي جنب مع فرض الضرائب .

تلجأ الدولة عادةً الي الاقتراض حينما تكون هنالك بعض المتطلبات الوطنية الطارئة مثل الكوارث والحروب ، وكذلك يتم اللجوء الي هذه الوسيلة حينما تكون هناك حاجة لتمويل بعض المشروعات التي تقوم بها الدولة مثل مشروعات البنية الاساسية ذات الطابع الاستثماري طويل الاجل حيث ان مثل هذه المشروعات يمتد مردودها لمدة طويلة من الزمن فإن بعض المنطق في ان تتحمل الاجيال القادمة بعض من تكاليف تلك المشروعات وذلك بجعلها تشارك في عملية السداد .

وقد يتم اصدار الدين العام عند لا يحظى فرض المزيد من الضرائب بالقبول لدى الافراد ايضاً قد تستخدم القروض كأداة من ادوات السياسة المالية لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية مثل حالات اعادة التوازن الاقتصادي الا انه قد يصعب في بعض الاحيان تبرير القيام بمثل هذا الاجراء لمجرد الرغبة في تخفيض حجم الانفاق الكلي ومن ثم الطلب الكلي ولهذا نجد ان استخدام الدين العام قد يكون مقتصرأً في الواقع علي الحالات التي يستلزم معها الوضع لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة ويمكن في بعض الاحيان زيادة معدلات ضريبة الدخل الشخصي وتوسيع تطبيق قاعدة الضريبة إلا ان زيادة معدلات الضريبة قد لا تكون كافية من اجل عملية التمويل بكاملها كتمويل الحروب مثلاً كما ان زيادة الضريبة عن حد معين ربما يؤدي الي بعض الآثار السلبية على العمل والجهد المبزول ولهذا نجد انه من المفضل في بعض الحالات ان يقترن استخدام الضرائب بأستخدام القروض العامة من اجل تمويل الميزانية العامة للدولة .

التضخم هو ظاهرة مرضية تتعرض لها الدول على اختلاف هياكلها الإقتصادية لدرجة اصبح معها لصيقاً بالحياة الإقتصادية والإجتماعية ، والأصل فيه أن يكون عارضاً أو مؤقتاً ولكنه قد يستمر

لسنوات , ورغم أن التضخم يصيب كافة الإقتصاديات المتقدمة والمتخلفة الرأسمالية وغير الرأسمالية إلا أن معدله يتفاوت من إقتصاد لأخر .

تمثل ظاهرة التضخم احد المشاكل الرئيسية التي تواجه صناع القرار في العالم, وبعد استخدام النقود الورقية في سبعينات القرن العشرين شكل التضخم ظهوراً منتظماً في أمريكا ودول اوربا , كما حدثت

حالات كثيرة من التضخم مباشرة بعد الحرب العالمية الاولى والثانية وفي نهاية الحرب العالمية الاولى مثلاً ارتفعت الاسعار ب 300 ضعف وعم التضخم الجامح الاقتصاد الالمانى عام 1932م مصحوباً بزيادات يومية في الاسعار .

اصبح التضخم ظاهرة مزمنة في كافة الإقتصاديات المتقدمة والمتخلفة منها ففي الإقتصاديات السوقية وخاصة الإقتصاد الأمريكي رافق التضخم النمو الإقتصادي منذ بداية الأربعينات وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من برنامج مارشال لإعادة إعمار الدول التي خسرت اثناء الحرب ولتمويل الإستثمارات والمساعدات الخارجية بشكل عام , وكذلك بسبب الحرب الكورية في بداية الخمسينات والحرب الفيتنامية في الستينات وصدّمت عرض وأسعار البترول في السبعينات

المبحث الأول

نظرة تاريخية عن الدين العام ، تعريف الدين العام ، أنواعه اهدافه ، أسبابه ، آثاره

1.1.2 نظرة تاريخية :

بتطور الدولة في الإقتصاد وتغير طبيعة نشاطها تقوم النظر التقليدية للإقتراض العام على اساس انها وسيلة غير عادية لتمويل النشاط الحكومي بحيث لا يتضمن اللجوء اليها إلا في الأحوال الإستثنائية التي تعجز الموارد العامة للدولة عن تغطية ما تواجهه من نفقات غير عادية .
أما النظرة الحديثة لسياسة الإقتراض العام فإنها تعتبر القرض بمثابة اداة هامة من الأدوات المالية التي تستعين بها الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي ولضمان إستقراره وزيادة معدلات نموه وإن كان يتعين الإلتجاء لسياسة الإقتراض العام في حدود ما يمكن أن تحدثها من آثار إيجابية على مستوى الدخل القومي الذي يمثل الطلب الكلي الفعال ونمط توزيعه .¹

2.1.2 تعريف الدين العام:

يعرفه مكتب الدين العام في وزارة الخزانة الامريكية انه مجموعة ديون الحكومة المحلية والإقليمية ويعتبر مؤشر على مقدار الإنفاق الحكومي عن طريق الإقتراض بدلاً من الضرائب .²
القرض العام عبارته عن مبلغ من المال سواءً كان عيناً او نقداً يدفع للدولة او احد اشخاص القانون العام من قبل وحدات إقتصادية محلية او اجنبية وبموجب عقد يستند على تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض .³

¹ آدم مهدي أحمد , مفاهيم المالية العامة , الشركة العالمية للطباعة والنشر, 2001م , ص77.
² عزيزة محمد عبدالله عبيد "أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي(1997-2013م) " , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية غزة , 2015م.
³ محمود حسين الوادي , مبادئ المالية العامة , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , الاردن الطبعة الثانية , ص93

هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد .¹ مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الخارجية وتتعهد برده ودفع فوائد عنه وفقاً لشروط معينة وهذا يعني أن الدولة يمكن أن تقترض من الأفراد او المؤسسات المالية في الخارج.²

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الدين العام على أنه عبارة عن مبلغ نقدي يقدمه المقرض الي المقرض بصفة رضائية ويلتزم المدين برد أصل الدين وفوائده في الآجال المحددة له والمتفق عليها وهو مصدر استثنائي لتمويل العمليات الإقتصادية بسبب عدم كفاية المصادر .

3.1.2 انواع القروض :

تتعدد وتتوزع القروض وفقاً للأساس الذي تستند اليه منها:

أ. حسب البعد الجغرافي :

- قروض داخلية : هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في اقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين او اجانب وانها تستطيع وضع الشروط التي تجدها ملائمة حيث تبين المزايا المختلفة للقروض وتحدد اجل القرض ومعدل الفائدة وكيفية السداد ولنجاح هذا النوع من القروض تقوم بجذب المقرضين بالعديد من المزايا حتي تمكنهم من الإكتتاب بهذه القروض ومتوقف على عدة اشياء هي :

- 1- وجود فائض في المدخرات المحلية والوطنية عن حاجة السوق
- 2- وجود إستعداد للمدخرين للإكتتاب في سندات القروض ولما تهيئوه الدولة لهم من مزايا مضمونة

3- قدرة الدولة على المحافظة على التوازن الداخلي وتمنع إختلاله من كل النواحي³

وتنقسم هذه القروض الي :

- قرض حقيقي وهو الذي تحصل عليه الدولة من الاشخاص الإعتباريين المقيمين في ارضها وتمتع الدولة بحرية كاملة بهذا النوع من القروض.

¹خالد شحادة الخطيب - احمد زهير شامية , اسس المالية العامة دار وائل للنشر , الطبعة الأولى 2003م , ص236.
²احمد عبد الرحيم زردق , إقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية , جامعة الزقازيق , الطبعة الأولى , ص163.
³خالد شحادة الخطيب - احمد زهير شامية , مرجع سابق , ص 239.

- قرض ظاهري وهو إقتراض الدولة من البنك المركزي وهو ان يدفع البنك مبالغ نقدية من الارصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة على شكل فتح حساب دائم للحكومة بمبلغ القرض ومقابل ذلك تعطي الحكومة الضوء للبنك للإصدار النقدي الجديد.¹
- القروض الخارجية:
- هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الاجنبية او الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في الخارج وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي او صندوق النقد الدولي او الهيئة الدولية للتنمية.²
- الفرق بين القرض المحلي والاجنبي³:**

القرض الاجنبي	القرض المحلي
يتم بالعملة الاجنبية , يتأثر بقيمة سعر الصرف الاجنبي	يتم بالعملة المحلية , يتأثر بقيمة النقود الوطنية
يؤدي الي زيادة صافية في الموارد الإقتصادية في المجتمع بمقدار القرض	يعتبر تحويل للقوة الشرائية من وحدات إقتصادية الي وحدات اخرى داخل الإقتصاد "من الافراد او البنك المركزي الي الحكومة"
الدولة الدائنة لها اليد العليا في وضع شروط هذا الدين والتي تعكس اهدافها	تخضع للقوانين المحلية ويكون للدولة اليد العليا في وضع الشروط المناسبة للقرض

ب. من حيث مدة القرض (الأجل):

- قصيرة الاجل :هي تلك القروض التي تضطر الدولة الي طرح سندات الي الاكتتاب للحصول على اموال سريعة الطلب خلال فترة زمنية قصيرة بسبب ظروف إستثنائية حدثت لا تستدعي الإنتظار⁴
- متوسطة وطويلة الاجل :تتراوح القروض متوسطة الاجل من 5-10 سنوات بينما تتعدى القروض طويلة الاجل 10 سنوات⁵

¹محمود حسين الوادي , مرجع سابق , ص 94.

²حامد عبد المجيد دراز , مبادئ المالية العامة , الدار الجامعية للنشر , الاسكندرية , 2002م , ص 309.

³محمد حسين الوادي , مرجع سابق , ص 95.

⁴احمد عبد السميع علام , المالية العامة المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق , مكتبة الوفاء القانونية , الإسكندرية , الطبعة الاولى , 2012م. ص 198-196.

⁵أدم مهدي احمد , مرجع سابق , ص 76.

ج. حسب فعالية القرض :

- القرض المثمر هو الذي ينفق على مشروع إستثماري يأتي بإيراد ويسدد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليها وهو من اكثر القروض إنتاجية
- القرض العقيم وهو الذي ينفق على مشروعات لا تأتي بإيرادات لتسديد القرض وفوائده , ولكن له فوائد عامة للإقتصاد وللمجتمع¹

د. حسب شروط تقديم القروض :

- 1- ميسرة تتميز بطول فترة الإستحقاق ووجود فترة سماح وإنخفاض معدلات الفائدة عليها وهي عادة قروض رسمية حكومية او متعددة الاطراف
- 2- صعبة تتميز بفترة سماح والإستحقاق وإرتفاع الفائدة عليها حيث انها تقترض بشروط تجارية وعادة ما تكون قروض خاصة

هـ. حسب حرية المساهمين :

- قروض إختيارية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المقرضين طوعية واختيارياً تتم بناءً على تعاقد قانوني سليم فتقوم الحكومة بتحديد شروط العقد وتفاصيله²
- قروض إجبارية هو ذلك القرض التي تحصل عليه الدولة بطرق غير عادية تغفل فيها الدولة واحداً او اكثر من شروط التعاقد وبالتالي يندم فيها توافق الإرادتين³

5.1.2 أسباب لجوء الحكومات للإستدانة :

تعود أسباب ازمة الدين العام وإستمرار لجوء الحكومات الي الإستدانة لاسباب محلية واخرى خارجية
أ.الأسباب المحلية:

وهي التي تشكل مسؤولية البلدان المدينة في تقاوم ازمة الدين العام فيها ونبين فيما يلي اهم هذه العوامل

- 1- ضآلة حجم المدخرات المحلية: كانت تنظر الى الاقتراض الخارجي كبديل للإدخار المحلي مما ادي الي تقاعسها من تعبئة مواردها المحلية

¹خالد شحاده الخطيب – احمد زهير شامية , مرجع سابق , ص 245.

²حامد عبدالمجيد دراز سميره ابراهيم ايوب, مرجع سابق , ص 305.

³ادم مهدي احمد , مرجع سابق , ص 75 .

- 2- قصور او غياب السياسات السليمة لعملية التنمية : إتجهت هذه الدول الى نمط التنمية و التصنيع دون مراعاة الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فيها
- 3- سوء إدارة الدين العام :تفاقت بسبب سوء إدارة الدين العام والإستخدام غير الرشيد للأموال وعدم وجود جهاز منظم يتولى الإشراف على عملية الإقتراض والرقابة عليها
- 4- تهريب رؤوس الاموال من البلدان النامية: ظلت ظاهرة تهريب الاموال الوطنية تلازم معظم البلدان بسبب الفساد الإداري والرشوة وعدم الإستقرار السياسي مما إنعكس سلباً على الاوضاع الإقتصادية في البلدان النامية
- 5- التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف:تصاب البلدان ذات المديونية الثقيلة بموجات تضخمية حادة مما يؤثر على ميزان مدفوعاتها ويضغط على سعر الصرف فتدهور قيمته امام العملات الاجنبية
- 6- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات: ازمة النمو تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجات تضخمية حادة تنعكس في تردي التبادل التجاري الخارجي وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات ويدفع الي المزيد من الإستدانة
- 7- زيادة الإنفاق العسكري : تتسابق الدول النامية من اجل التسليح وهذا ادى الي لجؤها الي الإقتراض وهذا الإنفاق لايدر اي فوائد مالية تستخدم حصيلتها في خدمة اعباء الدين .
- 8- عدم فعالية السياسة الضريبية :عندما تصل الدولة الي الحد الاقصى من فرض الضرائب ولاستطيع فرض المزيد وإلا ادى ذلك الي تدهور النشاط الاقتصادي او انها قد يترتب عن زيادتها ردود فعل سياسية وإقتصادية

ب.الاسباب الخارجية:

- 1- إرتفاع اسعار الفائدة : يؤدي الي دور حاسم في زياده ازمة المديونية
- 2- الاجراءات الحمائية:الضرائب والجمارك والرسوم التي تفرضها الدول لحماية إقتصادها مما ادى الي ارتفاع أزمة الدين العام
- 3- تغيرات أسعار النفط : الإرتفاع المستمر في اسعار النفط إنعكس في الانفاق في الدول النامية
- 4- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي : ونعني به إنخفاض صادرات الدول المتخلفة مقارنة مع وارداتها حيث عانت وما زالت تعاني من هذه الظاهرة¹

¹عزيزة محمد عبدالله عبيد , مرجع سابق .

6.2.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الدين العام:

أ- الأثر على الطلب الكلي: يوجد قدر من الإتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين العام له آثار طيبة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يحجم هذا الطلب عندما تقترض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً.

ب- الأثر على الإدخار والإستثمار : من المعروف أنه توجد فجوة بين الادخار من الخطة الاستثمارية للقطاع الخاص في أسواق رأس المال بما يحرم القطاع الخاص من الموارد وبالتالي يؤثر على تنفيذ الخطة الإستثمارية والنتائج المحلي تبعاً لذلك.

ج- الأثر على المالية العامة: ويظهر ذلك من جانبيين الجانب الأول أن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة، والجانب الثاني فإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة

د- الأثر على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلة في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان

هـ. الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تالي له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظلّه الإقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتراع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له¹

إحداث إنكماش في الإقتصاد الوطني إذا كان القرض داخلياً حيث يتحقق إخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم إستخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الإنتاج وهذا سيؤدي الي إنخفاض معدل الإنتاج الخاص وحدث إنكماش إقتصادي وهكذا فقد تؤدي القروض العامة الي التضخم عندما لاتستطيع الدولة زيادة انتاجها وعرض المزيد من السلع ذات الانتاج الوطني يقابل زيادة في الدخول المتوفرة لزوي الدخل المحدود واغلب قروض الدول النامية يغزيبها مصرف الاصدار الذي يقوم بإصدار نقود جديدة او بإسناد دين عام فتزداد كمية النقود المتداولة في الاسواق مما يشكل كتلة نقدية تزيد من الطلب على السلع مقابل عجز في الانتاج في تلك الدول

¹محمد عبد الحليم عمر , إدارة الدين العام , جامعة الازهر , ندوة علمية , 2003م

مما يضطرها الى استيراد السلع من الخارج وزيادة المديونية وهذا يؤدي الي إصدار نقود جديدة لتلبية التنمية المتزايدة مقابل جهاز إنتاج غير قادر على مواجهة الطلب الداخلي "التمويل بالعجز"¹.
ي- في حالة استخدام القرض العام لتمويل إنفاق إستهلاكي في مجتمع لم يصل الي مستوى العمالة التامة والجهاز الانتاجي لا يتصف بالمرونة يؤدي الي الطلب الفعال لم يقابلها زيادة في حجم السلع والخدمات ومستوى الاسعار والي حدوث تضخم

اما في حالة استخدام حصيلة القرض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في مجتمع لم يصل الي مستوي العمالة التامة وجهازه الانتاجي يتمتع بمرونة يؤدي الي تكوين رؤوس اموال ومن ثم زيادة ملموسة في الانتاج وبالتالي زيادة في الدخل القومي ومعدل التنمية
اما في حالة تعرض الاقتصاد القومي لضغوط تضخمية يمكن في هذه الحالة ان تقوم الحكومة بإطفاء قروض عامة داخلية سابقة قبل موعد إستحقاقها وهذا يساهم في زيادة كمية النقود المتداولة مما يؤدي الي زيادة الطلب ويساهم في تخفيف حدة الإنكماش في حالة الاقتراض من وحدات داخلية.

ز- في حالة قيام الدولة باستخدام حصيلة القرض الخارجي لإستيراد سلع استهلاكية دون ان يكون هنالك زيادة في الطاقة الانتاجية للدولة المقترضة هنا تظهر الآثار السيئة على اقتصاد الدولة المقترضة ويتمثل في تحمل عبئ تسديد اقساط وفوائد الدين بالنقد الاجنبي .
تأثر القروض الخارجية على سعر صرف عملة الدولة المقترضة عند حلول موعد تسديدها ,
القرض الخارجي يتيح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية للدولة المقترضة واستخدام القرض كوسيلة ضغط قوية على الدول المقترضة كي تنتهج نهج سياسي معين².

¹خالد شحاده الخطيب - احمد زهير شامية , مرجع سابق , ص 259-260
²محمد طاقة , هدى العزاوي , إقتصاديات المالية العامة , دار المسيرة للنشر , الطبعة الاولى , 2007م , ص 158-160

المبحث الثاني

تعريف التضخم، أنواعه، النظرية الإقتصادية والتضخم، قياس التضخم أسبابه، وأثاره

1.2.2 تعريف التضخم :

- التضخم هو الإرتفاع العام والمستمر في الاسعار.
- التضخم النقدي بإعتباره زيادة في المخزون النقدي سواءً على المستوي الكلي او متوسط دخل الفرد.¹
- التضخم هو حركة صعودية في الأسعار لذلك نرفض اي تعريف يعتمد على خلق النقود لأن الظاهر الأساسية هي ارتفاع مستوى الأسعار وأن إصدار النقود قد يلعب دوراً نسبياً.²
- يقصد بالتضخم زيادة وسائل الشراء في حوزة الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة في السلع المتداولة , وعكس هذه الحالة يطلق عليها الإنكماش بمعنى أن تكون وسائل الشراء غير متوفرة في حوزة الجمهور ويكون هناك وجوداً معيناً للسلع.³
- يعرف التضخم بأنه زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عن مستوى الأسعار السائد مما يؤدي الي إرتفاع المستوى العام للأسعار ويشترط في هذه الزيادة ان تكون مستمرة.⁴

2.2.2 أنواع التضخم :

- 1- التضخم الزاحف (البطيء): يطلق على الزيادة البطيئة والمتدرجة في معدل تغير الاسعار وهو اقل ضرراً من التضخم الجامح

¹ مايكل ايدجمان , الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة , دار المريخ للنشر , 1988م , ص363.
² مروة محمد عباس سعد"العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة (1992-2014م) " ,رسالة ماجستير , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,2015م.
³ عثمان يعقوب محمد , النقود والبنوك والسياسة النقدية , 2000م , ص32.
⁴ العالم عبد الغني , الأرقام القياسية لأسعار المستهلك , الخرطوم , الجهاز المركزي للإحصاء , 2000م , ص37.

2- التضخم المفرط (الجامح): هو ظاهرة يتعرض فيها الاقتصاد القومي الى موجات سريعة ومتلاحقة من الارتفاع في المستوى العام للأسعار تفقد النقود قيمتها كلياً وتعتبر المانيا مثال لذلك بعد الحرب ويعرف ايضاً بالتضخم الجامح ويحدث هذا النوع من التضخم غالباً في الإقتصاديات التي لا يوجد فيها رقابة على الزيادة في الأسعار

3- التضخم المكبوت (المحكوم) : احد الخواص الاساسية للتضخم المكبوت هو عدم مصاحبته لإرتفاع مستمر في الاسعار نسبة لتحكم السلطات الحكومية عليه من خلال سياسة رقابة الأسعار فعالة مثل التسعير الجبري للسلع الضرورية, هذا بالاضافة الي منح الإعانات , تجميد مستويات الاجور .¹

3.2.2 النظرية الإقتصادية والتضخم:

أ- الإقتصاديون الكلاسيكيون: يرجع الإقتصاديين الكلاسيك ان التضخم النقدي اساساً ظاهرة نقدية خالصة متمثلة في زيادة معدل الطلب وذلك بسبب زيادة كمية النقود في الإقتصاد وهذا يؤدي الي إرتفاع مستويات الاسعار وهو نفس ما ذهبت إليه النظرية العامة لكينز حيث تتبلور ظاهرة التضخم في وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية وتكون الفجوة التضخمية الي التعبير عن هذا الاختلال بين العرض والطلب .

ب- المدرسة السويدية: اضافت المدرسة السويدية الي النظرية الكمية للنقود عاملاً جديداً فجعلت للتوقعات اهمية خاصة في تحديد العلاقات بين الطلب الكلي والعرض الكلي وترى هذه المدرسة ان هذه العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى الدخل كما ذهبت إليه النظرية الكينزية وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الادخار

ج- مدرسة شيكاغو: ادت ظاهرة التضخم الركودي الي عودة اقتصادي مدرسة شيكاغو على رأسهم فريدمان الي النظرية الكمية للنقود حيث يرون انه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة وان التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع الي نمو النقود بكمية اكبر من نمو كمية الانتاج .²

4.2.2 قياس التضخم:

¹ عبد الله شريف عبد الله الغول , مطبوعات في الإقتصاد الكلي , شركة مطابع السودان للعملة , الطبعة الاولى , 2007م , ص 194.
² علي محمد احمد محمد البشير وآخرون , "أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان (1990-2014م)" , مشروع تخرج , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2016م.

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم ، والأرقام القياسية هي اداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة الي اساس معين, ويوجد العديد من الأرقام القياسية التي تستخدم للقياس التضخم منها:

- الرقم القياسي لارقام المستهلكين وهو يقيس معدل التغير في تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها اسرة متوسطة الدخل.
- الرقم القياسي لاسعار الجملة وهو يقيس معدل التغير في متوسط اسعار عدد من السلع التي تستخدم كسلع وسيطة في إنتاج السلع الأخرى .
- مخفض السعر لإجمالي الناتج القومي وهو يقيس معدل التغير في المتوسط العام لاسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية¹

5.2.2 أسباب التضخم :

تضخم سحب الطلب:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة للمجتمع ويقال ان هنالك "نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة" وهذا يؤدي الي ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً ولعل اهم الاسباب المؤدية إليه هي ما تسمى بعجز الموازنة العامة للدولة او العجز المالي فعندما يفوق الانفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي . وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق اصدار النقود او طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي الي حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الانتاجية للبلاد مما يخلق اجماعاً نقدياً كبيرة مع ثبات الانتاج وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة في الاسعار وحدث التضخم كما يمكن ان تساهم البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الإئتمان وخلق النقود وزيادة حجمها في الإقتصاد مع ثبات الإنتاج يؤدي الي حدوث تضخم الطلب وحتى مع زيادة الإنتاج ولكن لمستوى اقل في حجم الزيادة في النقود فإن ذلك لا بد من ان يخلق نوعاً من تضخم الطلب.

ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية المسماة بالإنكماشية .

¹¹نعمة الله نجيب ابراهيم , اسماعيل حسن اسماعيل , اسس الإقتصاد , جامعة الاسكندرية , 1998م , ص 247-248.

تضخم دفع التكلفة: ينشأ هذا النوع من التضخم عند زيادة تكاليف عناصر الانتاج خاصة اسعار المواد الاولية بشكل مفاجئ وهذا يترك اثر مباشر على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر الانتاج وهذا النوع يصعب التحكم به خاصة إذا كان من النوع القادم من عناصر الانتاج المستوردة اي ان التضخم نتيجة لإرتفاع عناصر الانتاج المستوردة والمتضخمة اساساً اما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الاجور محلياً فيمكن معالجته عن طريق ربط الاجور بالانتاجية ومن ثم زيادة الاسعار بحيث لا ترتفع الاجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الاسعار .

التضخم المشترك: قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع التكلفة سوياً بمعنى ان ينشأ بسبب الزيادة في حجم النقود المتداولة بدون تغيير في حجم الانتاج وان يتوافق ذلك مع الزيادة في تكاليف عناصر الانتاج .

ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى الي زيادة الانتاجية والانتاج في آن واحد.

التضخم المستورد: ينشأ هذا النوع من التضخم في الإقتصاديات الصغيرة ويعرف هذا النوع على انه الزيادة المتسارعة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني ان الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأثيراتها مرتفعة علي الاسعار وتضطر الي بيعها في الاسواق المحلية بتلك الاسعار المرتفعة , فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن ان يكون لها دور ملموس في تحديد اسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير فلا تؤثر في حجم السوق العالمي واسعاره ,ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما في العالم الخارجي.¹

6.2.2 آثار التضخم:

1- اثر التضخم على اتماط الدخل والاتفاق:

تؤثر الزيادات المستمرة في الاسعار تأثيراً معنوياً على الدخول الحقيقية المتاحة وبالتالي على طاقة المستهلكين الإنفاقية ولفهم ذلك يجب ان نميز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي .
الدخل النقدي هو الدخل المقوم بالنقود , الدخل الحقيقي هو الدخل المقوم بالقوى الشرائية للنقود .

2- اثر التضخم على توزيع الثروة :

¹خالد واصف الوزني , احمد حسين الرفاعي , مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دار وائل للنشر , الطبعة الرابعة , 2001م , ص258-260.

بما ان تأثير التضخم على الدخل الحقيقي يختلف من فئة الي اخرى , وهذا يعني ان بعض الفئات في المجتمع ستعاني من التضخم وبعض الفئات تستفيد منه , من اكثر الفئات معاناة من التضخم هي الفئات ذات الدخل الثابتة على خلاف اصحاب الدخل المتغيرة فإنهم سيستفيدون من هذه الزيادة.

ومن جهة اخرى يعاني الدائنون الذين اقرضوا بعض الناس قروضاً طويلة الاجل , من إنخفاض القيمة الحقيقية لقروضهم نتيجة للتضخم اما المقترضين سيستفيدون من التضخم .

3- اثر التضخم على الإدخار :

من جانب آخر يعتمد تأثير التضخم على المدخرات المودعة في اوعية الادخار المختلفة على معدل اسعار الفائدة مقارناً بمعدل الزيادة في الاسعار وقد برهن الواقع ان معدل التضخم غالباً ما يفوق معدل الزيادة في اسعار الفائدة , وعلية ستخفص قيمة النقود وقد يتلاشى الادخار كلياً والمشاهد انه في فترات التضخم تتدهور القيمة الحقيقية لحسابات الادخار .¹

4- اثر التضخم على اسعار الفائدة :

لتفادي خسارة الدائنين او المقرضين يجب ان نأخذ في الاعتبار معدل التضخم المتوقع من عام الي آخر ولكن يجب التفريق بين سعر الفائدة الاسمي مع معدل العائد الحقيقي هو الذي يحصل عليه المقرض بعد الاخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم اما سعر الفائدة هو المعدل الذي يقترض به من المقرضين

5- اثر التضخم على التجارة الخارجية :

يؤدي ارتفاع السلع المنتجة محلياً الي انخفاض في ميزتها التنافسية في الاسواق الخارجية وهذا يعني تراجع حجم صادرات البلد المعني كما يؤدي إنخفاض اسعار السلع المستوردة مقارنتاً مع السلع المحلية التي ارتفعت اسعارها وهذا يؤدي الي الاعتماد على الخارج الذي يحدث خلل في الميزان التجاري للبلد المعني وتراجع الانتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الانتاجية والقوى العاملة²

¹ عبد الله شريف عبد الله الغول , مرجع سابق , ص 196-197.
² خالد واصف الوزني , احمد حسين الرفاعي , مرجع سابق , ص 261-263.

6- اثر التضخم على التوازن الاجتماعي :

يؤدي التضخم الى إحداث خلل في التوازن الاجتماعي من ناحيتين

أ- يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والمواد بطريقة غير متساوية ومنتظمة

ب- القطاع الخاص ما يولده من ضغوط تضخمية يخلق ضغوطاً سياسية على الحكومة وذلك بغرض تقليص الانفاق الحكومي كوسيلة لمكافحة التضخم

7- أثر التضخم علي ميزان المدفوعات:

التضخم هو ارتفاع اسعار السلع الا إن هذا الارتفاع في الاسعار لا يكون فقط بالنسبة للمقيمين داخل الدولة بل ايضاً بالنسبة الاجانب.

فالتضخم المحلي يرفع اسعار الصادرات للخارج وذلك إذا قورنت باسعار السلع المنافسة للصادرات في الاسواق الخارجية فبذلك يجعل المصدرين في مركز تنافسي اضعف بالنسبة للمصدرين الاجانب ويكون هذا واضحاً عندما يكون التضخم تضخماً محلياً وليس لارتفاع في الاسعار في الخارج وإذا كان التضخم مصحوباً بالارتفاع في الانتاجية في الخارج بمعدل اسرع من ارتفاع الانتاجية في الداخل يترتب عليه ان ينخفض الطلب علي الصادرات نتيجة للتضخم فتقل الصادرات هذا بالاضافة الي ارتفاع الاسعار في الخارج يجعل المواطنين في الداخل يقبلون السلع الاجنبية الرخيصة نسبياً علي السلع المحلية فيزداد طلب المواطنين علي الواردات فيترتب علي التضخم زيادة في الواردات ونقص في الصادرات مما يؤدي الي تحقيق عجز في الميزان التجاري او على الاقل انقاص الفائض.¹

¹سامي خليل , مبادئ الاقتصاد الكلي , مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية , الطبعة الثانية , ص6-71 .

المقدمة:

تعد قضية الدين العام من اهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول ومستوى معشية ابنائها ومستقبل اجيالها الحالية والمستقبلية وهي تتطلب توفير الموارد الحكومية اللازمة وذلك من ميزانيتها ومن ثم انها تشكل جزءاً مهماً من ادارة الدين الحكومي والموازنة العامة وادارة الاحتياطي من النقد الاجنبي وقد ظهرت مشكلة الدين العام في السودان وإرتبطت بأبعاد نفسية ووطنية تمس السيادة السودانية , ويعاني السودان في واقعا المعاصر من الافراط الملحوظ في الاقتراض المحلي والاجنبي في ظل انهيار اقتصادي ملحوظ من تدني المدخرات والاستثمارات وارتفاع اسعار صرف العملة مقابل العملات الحرة وعجز متنامي في الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات

وتحولت قضية الدين العام في السودان من مشكلة الي ازمة مزمنة رقم الجهود المبذولة من قبل الحكومة ومع ذلك ازدادت ازمة الدين العام ، ان ازمة الدين العام السوداني يعكسها زيادة الدين العام من سنة الي اخري والخلل التنموي في استخدام القروض في مشروعات باهظة التكاليف قليلة العائد، واستمرار وتزايد عجز الموازنة العامة وزيادة اعباء خدمة الدين العام والاقتراض بسعر فائدة مرتفع واستمرار الحكومة في الاقتراض لسد القروض السابقة وابعائها دون ان يكون لديها تصور واضح عن كيفية الخروج من هذه الحلقة الضيقة بل اصبح تسابقها في الحصول علي الديون غاية وهدف.

الجدير بالذكر أن خطورة الإستدانة من النظام المصرفي تكمن في صرفها على بنود المصروفات الجارية للحكومة مما يكون له الأثر المباشر على زيادة حجم الكتلة النقدية وتدهور سعر صرف العملة المحلية و زيادة معدلات التضخم وتدني مستوى الإدخار و الإستثمار المحلي وبالتالي تؤثر على مقدرة وفعالية الجهاز المصرفي في جذب المدخرات والوفاء بمتطلبات التمويل التنموي متوسط وطويل الأجل مما ينعكس سلباً على التنمية الإقتصادية والإجتماعية بوجه عام.

ولا شك ان علاج ازمة الدين العامة السوداني مرتبط بوجود ارادة سياسية وطنية وادارة رشيدة تغلق ابواب الفساد وهي ما تفتقده الدولة في ظل سياسة اهدار الموارد والتورط في الديون للجيل الحالي والأجيال المستقبلية وحال توفر تلك الإرادة والإدارة فانها يمكنها علاج ازمة الدين العام في السودان.¹

ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من التضخم لفترات طويلة وان اختلفت حدته من فترة الي اخري ولقد لعبت السياسات الإقتصادية غير الملائمة دورا رئيسيا في حدوث التضخم ويعزي ارتفاع التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الإقتصاد السوداني لفترات طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم الي جانب تسييس العملية الإقتصادية برمتها وقد لعب الانفاق الحكومي المتعظم دورا مهما وكبيرا في ارتفاع حدة التضخم لاسيما ان هذا الانفاق لا يقابله انتاج حقيقي مثل الصرف علي الامن والدفاع بالاضافة الي زيادة حجم السيولة الناتجة عن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي لمواجهة عجز الموازنة²

الإقتصاد السوداني يواجه جملة من التحديات تتمثل في الفجوة في الميزان الداخلي والفجوة الخارجية وعدم استقرار سعر صرف العملة ومن بين هذه الاختلالات يبرز تصاعد الضغوط التضخمية وعدم استقرار سعر الصرف وتاكل القوى الشرائية وارتفاع الاسعار بشكل مطرد كأكبر مشكلة يواجهها الاقتصاد وهي من اهم المشكلات وبعدها تأثيرا في معاش الناس واستعادة الاستقرار الإقتصادي وهو مفتاح السير في التنمية

التضخم في السودان ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة من تفاعل وتداخل عدة مسببات سواء من ناحية الطلب الكلي او مستوي تكلفة الانتاج او العوامل الهيكلية وتشير الدراسات التي تمت من قبل صندوق النقد الدولي وبنك السودان المركزي توضح نتائج الدراسات التي تمت ان اثر سعر

¹محمد عبد الحليم عمر , الدين العام المفاهيم والمؤشرات والاثار بالتطبيق علي حالة مصر , ندوة علمية , 21-12-2003م
² www.tawtheegonlion.com

الصرف علي معدلات التضخم في السودان من اكبر واهم تاثير المتغيرات النقدية اي اثر نمو الكتلة النقدية وهذا مخالف لما هو معروف عن السياسات التضخمية في الادبيات الاقتصادية التي تشير الي ان المتغيرات النقدية والتوسع النقدي هو السبب الرئيسي للتضخم واهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط باداء سعر الصرف وعرض النقود وارتفاع تكاليف الانتاج ومعدلات ارتفاع الاسعار عالميا للسلع المستوردة¹

المبحث الأول

أنواع الدين في السودان ، هيكل الدين العام ، الأثار المترتبة علي مشكلة الدين العام في السودان

1.1.3 انواع الدين العام في السودان :

أ- الدين العام المحلي :-

هو المبالغ التي تلتزم بها الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها لهم وذلك نتيجة لتمويل العجز في الموازنة مع تعهدها بالسداد بعد فترة معينة لأصل الدين وفائدته وفقاً للشروط الحالية لانشاء هذا الدين ويكون الدائن جهة وطنية .

ب- الدين العام الخارجي :-

هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دولة اجنية او شخص طبيعي او اعتباري مقيم في الخارج او من هيئة حكومية او صندوق حكومي او دولي او منظمة دولية في الخارج مع التعهد بالسداد ودفع الفوائد عنه وذلك حسب الاتفاق المبرم وهذا التعريف يعد مفهوماً شاملاً للدين العام الخارجي

¹ م 1672016/احمد عبد الله التوم ،التضخم في السودان رؤية مستقبلية ،الصحافة ،الخرطوم ،

ممثلاً في الالتزامات المالية الخارجية للدولة فالدين العام الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي فالبلد الذي يستحق للدائنين خارج البلاد ومن هذا المنطلق يمكن القول ان الدين العام الخارجي بهذا المفهوم الشامل وهو ما يطلق عليه في اللغة الدارجية (ديون السودان) يتمثل في الالتزامات القائمة بالعملة الاجنبية علي المقيمين تجاه غير المقيمين ويتم سداده وتسويته بالعملة الاجنبية ويقصد بالمقيمين الافراد او الجهات المقيمة في السودان وغير المقيمين وهم الاجانب سواء كانوا افراداً او مؤسسات او حكومات ¹.

2.1.3 هيكل الدين العام في السودان:

يتمثل هيكل الدين العام في السودان من اتجاهين هما :-

هيكل الدين العام المحلي :

يتمثل هيكل الدين العام المحلي في تحديد المديونية للجهات العامة في الدولة ومن ثم فان

هيكل الدين العام المحلي يتكون من الادوات الاتية :-

1-الدين الحكومي ويتمثل في الاتي:-

شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)

صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

سندات اصفاء الدين والضمانات والمتأخرات

2-الإستدانة من بنك السودان المركزي بموجب المادة (1-48)من قانون بنك السودان المركزي

لعام 2002م تعديل عام 2012م يجوز للبنك المركزي منح تمويل مؤقت للحكومة بالشروط التي

يقررها على ان لايتجاوز التمويل في اي وقت 15%من تقديرات الإيرادات العامة للحكومة في

السنة المالية التي يمنح فيها التمويل على ان يسدد ذلك التمويل في مدة لا يتجاوز ستة اشهر التالية

بنهاية السنة المالية التي منح فيها التمويل وفقاً لهذا المادة تمنح الحكومة تمويلاً مؤقتاً

¹تقارير بنك السودان المركزي

هيكل الدين الخارجي :-

يمكن القول ان هيكل الدين العام الخارجي يتكون من القروض الميسرة وغير الميسرة والقروض من المؤسسات الدولية والاقليمية وتسهيلات الموردين .¹

جدول رقم (3-1) يوضح هيكل الدين العام في السودان:-

السنة	التمويل الداخلي	التمويل الخارجي	الدين العام
2000	91	117	208
2001	482	54	536
2002	373	83	456
2003	102	224	326
2004	300	499	799
2005	1182	481	1663
2006	2211	967	3178
2007	777	1732	2509
2008	466.3	811.4	1277.7
2009	3308.9	910.9	4219.8
2010	8292.7	706.6	7586.1
2011	9065.5	55.7	9121.2
2012	5385	268.3	7653.4
2013	5383	1073	6457

¹تقارير بنك السودان المركزي

4417	871	3546	2014
6976.4	405.4	7381.8	2015
11215.6	1141.4	10074.2	2016

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي (2000-2016م)

يلاحظ من الجدول أعلاه الآتي :-

بلغ حجم الدين العام في عام 2000م حوالي 208 مليار جنيهه وقد تم الأستدانة من مصادر التمويل الداخلية بمبلغ 91 مليار جنيهه ومصادر خارجية بمبلغ 117مليار جنيهه ويلاحظ ان حجم الدين العام حتى العام 2004م يتراوح م بين 326مليار جنيهه الي 799مليار جنيهه ويلاحظ ان القدر الأكبر من حجم الدين تم استدانته من مصادر خارجية وذلك بسبب الآتي

1- تمويل المشاريع التنموية المختلفة

2- إصلاح بعض مشاريع البنية التحتية

3- إعمار بعض المناطق التي تعرضت لي الحروب الأهلية

ويلاحظ ان حجم الدين العام عام 2005م بلغ حوالي 1663مليار جنيهه و تم الأستدانة من المصادر الداخلية بمبلغ 1182 مليار جنيهه مصادر خارجية بمبلغ 481 مليار جنيهه ويلاحظ ان حجم الدين

حتى العام 2007م بلغ حوالي 2509مليار جنيهه ويأتي الجزء الأكبر من هذا الدين من المصادر الخارجية وذلك بسبب الأتي

1- إستخدام التمويل في مشاريع غير منتجة

2- زيادة حجم الدين العام من أجل تغطية العجز في الموازنة

3- إهدار التمويل في جانب مشروع إحلال السلام في مناطق النزاعات

كذلك يلاحظ ان حجم الدين العام في العام 2008م بلغ حوالي 1277.7مليار جنيهه وتم الأستدانة من مصادر داخلية بمبلغ 466.3مليار جنيهه ومصادر خارجية بمبلغ 811.4مليار جنيهه ويلاحظ حتى العام 2010م ان حجم الدين العام بلغ حوالي 7586.5مليار جنيهه يأتي من مصادر داخلية بمبلغ 9065.5مليار جنيهه ومصادر خارجية بمبلغ 557مليار جنيهه ويلاحظ في العام 2012حتى 2014م يتراوح حجم الدين العام م بين 5653.4مليار جنيهه و4417مليار جنيهه وترجع هذه الزيادة في حجم الدين العام بسبب الإتي

1- الأزمة المالية التي اجتاحت معظم دول العالم

2- فقدان بعض الإيرادات العامة للدولة بسبب إنخفاض أسعار البترول عالميا

3- إنفصال جنوب السودان الذي ادي الي فقدان السودان لأكبر مصادر إيراداته

ام الدين العام من العام 2014م وحتى 2016م بلغ م بين 6976.4مليار جنيهه و11215.6مليار جنيهه وترجع هذه الزيادة الي الإتي

1- عدم الإستفاقة من صدمة إنفصال جنوب السودان

2- ضعف مساهمة إنتاجية القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي

3- زيادة الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة للدولة

3.1.3 الآثار المترتبة علي مشكلة الدين العام :

يمكن ايجاز اهم الآثار لسياسة الافراط في القروض وتضخم الدين العام في السودان فيما يلي :

1- اذا كان للدين العام المحلي القدرة علي زيادة الطلب الكلي في الاجل القصير وفقاً لرؤية العديد من الاقتصاديين حيث يمكن للحكومة زيادة الانفاق العام لما تستدينه فان الواقع للاقتصاد السوداني علي خلاف ذلك حيث تحول الاقتراض الحكومي الداخلي الي آفة مستمرة تستخدمه الحكومة بصورة ترقيعية لسداد ديونها السابقة ومن ثم لايمكن للحكومة زيادة الطلب في الاجل الطويل .

2- يعاني الاقتصاد السوداني من وجود فجوة بين الادخار والاستثمار ويجب ان يحظى القطاع الخاص بجزء كسبير من الاسهام في الخطة الاستثمارية فان مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في فرص التمويل فضلا عن سيطرة العسكر علي الاقتصاد يؤثر سلبياً علي تنفيذ الخطة الاستثمارية

3- استخدام الدين العام لتمويل عجز الموازنة يؤدي الي زيادة اعباء خدمة الدين وهو مايمثل نفقات اضافية في الموازنة العامة للدولة كما انه مع سوء ادارة الدين العام يزداد عجز الموازنة نتيجة الي زيادة الانفاق العام مع معدل نمو يفوق معدل نمو الايرادات العامة

4- يمثل الاقتراض صورة من فقدان العدالة بين الاجيال من المواطنين وظلمهم للاجيال القادمة وخاصة في ظل اقتراض الحكومة الذي يقرب عليه سد عجز الموازنة وليس اقامة مشروعات استثمارية يمتد نفعها الي الاجيال السابقة من المواطنين¹

¹محمد عبد الحليم عمر , مرجع سابق

المبحث الثاني

أسباب التضخم في السودان، أثار التضخم في السودان

1.2.3 اسباب التضخم في السودان:

إن المستويات المرتفعة من التضخم في السودان كانت من أهم محددات تردي الأداء للاقتصاد السوداني ذلك ان استمرار معدلات التضخم في الارتفاع اضعف من القدرة الانتاجية للاقتصاد السوداني وتتفاقم المشكلة عندما يكون الناتج الاقتصادي يعتمد بشكل حرج علي الواردات كما هو الحال في الاقتصاد السوداني ومن هذه الاسباب :-

- الزيادة الكبيرة في عرض النقود بسبب تزايد حجم الاستدانة من البنك المركزي
- الفجوة الكبيرة والمتكررة بين موارد واستخدامات النقد الاجنبي
- تدني الانتاجية في القطاع الزراعي والصناعي مما ادي الي زيادة تكلفة الانتاج ومن ثم تصاعد اسعار السلع والخدمات
- ارتفاع الاسعار العالمية للسلع المستوردة
- التوقعات التضخمية ويقصد بها الحالة التي تصبح بها التوقعات المستقبلية للاسعار وسعر الصرف عاملا مهما في تقدير التكلفة الأنية حيث يتم تقدير التكلفة الحالية علي اساس سعر الصرف المتوقع ومستوي الاسعار المتوقعة في المستقبل وعندما تتمكن هذه الظاهرة يدخل التضخم في حلقة مفرقة وينتج عنها الارتفاع التلقائي في مستوي الأسعار وفي هذه المرحلة يصعب السيطرة علي التضخم عن طريق الاجراءات الاخرى ويحتاج الإصلاح الي اجراءات لتغيير الحالة النفسية للمتعاملين في السوق ومن هنا تصبح التوقعات التضخمية واحدة من اهم الاسباب المساهمة في ارتفاع معدلات التضخم في السودان¹

¹الرشيد علي صنقور ، السياسات المالية في عهد الانقاذ في ميزان الشرع والفكر الاسلامي ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2007م، ص 156

جدول رقم (3-2): يوضح معدلات التضخم في السودان

السنة	معدلات التضخم
2000	8.1%
2001	4.9%
2002	8.3%
2003	7.7%
2004	8.46%
2005	8.5%
2006	7.2%
2007	8.2%
2008	14.3%
2009	11.2%
2010	13%
2011	18.1%
2012	35.1%
2013	37.1%
2014	46.4%
2015	17.8%
2016	16.9%

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي خلال الفترة من (2000-2016م)

يلاحظ ان معدلات التضخم في الفترة م بين 2000-2007م بها بعض التباينات والإختلافات البسيطة حيث بلغ معدل التضخم عام 2000م 8.1% بينما معدل التضخم في العام 2002م بلغ حوالي 8.3% بينما معدلات التضخم حتى العام 2007م في تذبذب بسيط تتراوح م بين 7.2 الي 8.5% وترجع هذه الزيادة الي الإتي

1- ضعف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وارتفاع المستوي العام للإسعار

2- زيادة الإنفاق العام على مشاريع غير تنموية

3- التشوهات الهيكلية التي تواجه الإقتصاد السوداني

يلاحظ خلال العام 2008م ان معدلات التضخم قد بلغت حوالي 14.3% بينما يلاحظ ان معدلات التضخم في العام 2009-2011م تتراوح م بين 11.2الي 18.1%ويرجع زيادة معدلات التضخم الي الاسباب الآتية:

- 1- الأزمة المالية العالمية عام 2008م
 - 2- الركود الإقتصادي العالمي الذي ادي الي ركود الإقتصاد السوداني
 - 3- إنخفاض أسعار النفط العالمية
 - 4- إنفصال جنوب السودان الذي ادي الي فقدان السودان لأكبر مصادر إيرداته البترولية
- كذلك يلاحظ خلال العام 2012م ان معدل التضخم بلغ 35.1% بينما معدلات التضخم من العام 2013-2016م زادت بصورة كبيرة جدا وترجع هذه الزيادة الي الآتي
- 1- صدمة إنفصال جنوب السودان التي ادت الي فقدان السودان للجزء الأكبر من العائدات البترولية
 - 2- عدم الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية
 - 3- ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية والمستوردة

2.2.3 آثار التضخم في السودان:

الإقتصاد السوداني كغيره من اقتصاديات الدول النامية يتأثر بظاهرة التضخم فمعظم السياسات المالية والنقدية كانت توسعية غيررشيدة اضافة الي التوسع في الانفاق العام وضعف السياسات الإقتصادية بما لا تتلائم مع الواقع كما ان هنالك تداخل فيما بينها ينتج عن التضخم آثار كثيرة تتعدد في شمولها واهميتها علي مدىالارتفاع في معدلات الاسعار ويمكن تقسيم الآثار الي إقتصادية واخري إجتماعية.

(أ) الآثار الإقتصادية لتضخم :

1-أثر التضخم علي الدخل :

أولاً لابد من التفريق بين نوعين من الدخل : ألدخل الثابت ويتمثل في الاجور والمرتببات والمعاشات والتقاعد ، ألدخل المتغير: يمثله التجار ورجال الاعمال في ظل التضخم غير المتوقع يلحق ضرر باصحاب ألدخل الثابتة لأن القوة الشرائية لدخولهم تنخفض نتيجة لارتفاع الاسعار بينما الدخل النقدي علي حالها فالدخل الحقيقي لأصحاب الدخل المتغيرة في ظل التضخم لم تتأثر

دخولهم فهم يستفيدون من التضخم لأن الارتفاع لدخولهم أعلى بكثير من الارتفاع في معدلات الأسعار في المدى القصير علي انه في المدى البعيد يحدث العكس نتيجة لإعادة توزيع الدخل

2- أثر التضخم علي الإنتاج الحقيقي :

يختلف التضخم من الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات في حالة وجود عناصر إنتاجية متعطلة عنه في حالة التواظف الكامل لهذه العناصر وفي الحالة الإولي يؤدي ارتفاع الأسعار الي زيادة الأرباح مما يشجع رجال الأعمال علي زيادة الإنتاج عن طريق استخدام عناصر إنتاج معطلة اما في الحالة الثانية فإن التضخم قد يؤدي لتخفيض الناتج الحقيقي لانه يشجع الإستثمار في المشاريع غير الانتاجية التي تتصاعد اسعارها بسبب التضخم كالارض والعقارات

3- أثر التضخم علي ميزان المدفوعات :

يؤدي التضخم الي حدوث عجز في ميزان المدفوعات وهو يعمل علي تخفيض الصادر وتشجيع الوارد وبالتالي يؤدي الي تغير في سعر الصرف وقلة الصادر وعرض العملات الحرة وزيادة الطلب علي العملات وزيادة الطلب علي الوارد بأنخفاض سعر الصرف

4- أثر التضخم علي سعر الصرف:

يظهر اثر التضخم علي سعر الصرف من خلال التذبذبات في اسعار الصرف صعودا وهبوطا حيث يتسم بالتدهور وعدم الاستقرار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي

5- أثر التضخم علي الأذخار القومي:

يمارس التضخم آثار متضاربة علي الأذخار القومي فمرة يمارس آثار سلبية وأخري ايجابية فالتضخم يساعد الحكومة بما يسمى بالأذخار الإجباري لتمويل مشروعات تنموية ومن ناحية ناحية اخري يؤدي الي انخفاض الأذخار الإختياري فارتفاع الاسعار بصفة مستمرة يؤدي الي زيادة النسبة المنفقة من الدخل لسلع الضرورية وبالتالي انخفاض النسبة المدخرة كما يؤدي الي انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والعوائد المحققة منها في حالة ان يقلل الحافز علي الإذخار

6- أثر التضخم علي توزيع الثروة :

تتمثل مساوئ التضخم في إعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع توزيعا لا يؤدي الي توزيع العدالة باي صلة فهناك بعض الطبقات تستفيد من التضخم فتزداد ارباحها زيادة كبيرة لا تتناسب مطلقا مع اي مجهود تبذله او اي مساهمة تسهم بها في زيادة الدخل القومي وعلي عكس

من ذلك نجد ان هنالك طبقات تتضرر من التضخم فتتخفف القوة الشرائية لدخلها النقدي الثابت انخفاضاً شديداً اما الطبقات التي تستفيد من التضخم فتشمل المنتجين والتجار وايضا حملة الاسهم الذين تزداد الارباح التي تدرها الاسهم كثير في فترة التضخم كما تزداد قيمتها وذلك بعكس حملة السندات الذين يتقاضون فوائد ثابتة نقل القوة الشرائية كثيراً.

(ب) الآثار الاجتماعية للتضخم :

1- هجرة الكفاءات الفنية والبشرية للخارج :

في ظل ارتفاع موجات الاسعار وعدم مواكبة الاجور والمرتببات النقدية لهذا الارتفاع فان الدخل الحقيقي لفئات عريضة من الأفراد الوسطى قد تتعرض للتدهور الشديد خصوصاً لموظفي الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا وقد نتج عن ذلك هجرة عدد كبير من هؤلاء للخارج حقيقة الامر ان هذه الفئات من ذوي الخبرة ودرجة التاهيل المهني لا شك انهم خسارة كبيرة علي الإقتصاد القومي للبلاد نظراً لانهم كانوا يمثلون احتياطياً هاماً لرفع عجالات التنمية

2- انتشار الرشوة والفساد الإداري :

يصاحب ظاهرة التضخم تفشي الرشوة والفساد الإداري ويلجأ علي بعض اصحاب الدخول الثابتة وهم غالباً من الموظفين كاسلوب مصاد يخفف من حدة التضخم وذلك لانهم يفقدون جزء كبير من دخلهم فيفكر هؤلاء في اللجوء الي اسلوب الرشوة كمصدر مساعد اضافي لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار¹

¹ محمد عبد الله محمد حسن ، دور الأستثمار الاجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2016م ، ص 91-95

تمهيد:

يعتبر الإقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الإقتصادي ويهتم بالتحليل الكمي للعلاقات الإقتصادية وذلك لغرض الوصول الى افضل مقدرات تعبر عن تلك العلاقات وهو العلم الذي يجمع بين النظرية الإقتصادية والإحصاء والرياضيات .

وتلعب النظرية الإقتصادية دوراً مهماً في تحديد حجم وإشارات المعالم المراد تقديرها وذلك لإستنتاج خصائص ومعنوية هذه المقدرات حيث أن المرجعية الاساسية في بناء النموذج القياسي تستند على منطق النظرية الإقتصادية وقد اصبحت النماذج القياسية أداة من أدوات التحليل الإقتصادي والإحصائي التي تساعد في التعرف على حقيقة المتغيرات الإقتصادية ومدى إرتباطها ببعضها البعض إضافة الي معرفة تأثير كل منها على الاخرى ¹.

ويعتبر النموذج الإقتصادي تبسيط رياضي لحالة واقعية ومعقدة في المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الداخلية فيه .

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلاد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية ¹.

¹ طارق محمد الرشيد، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص9.
2 مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980-2014)", رسالة دكتوراه في الإقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

المبحث الاول

بناء نموذج الدين العام , تعريف بناء نموذج الدين العام , تقدير نموذج الدين العام

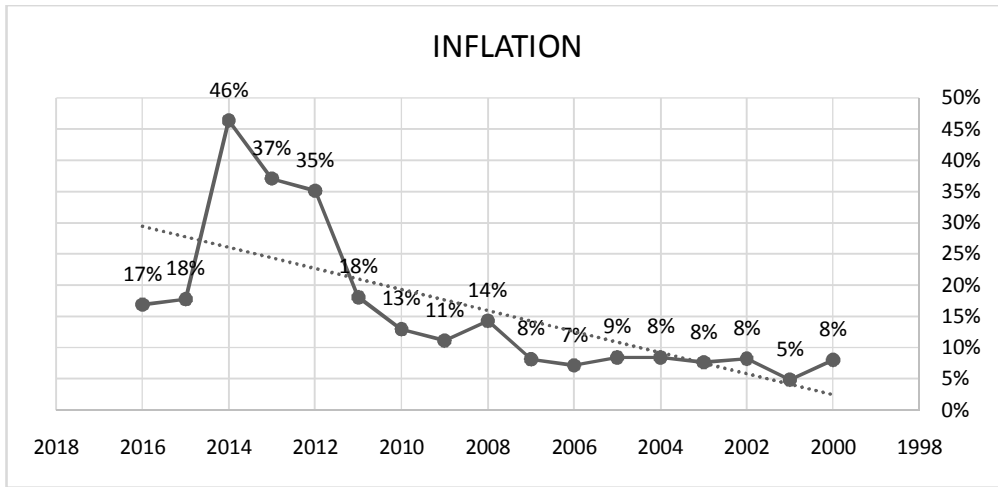
1.1.4 بناء وتقدير نموذج الدين

بناء النموذج، هي اولى خطوات البحث القياسي عند دراسة اي ظاهر اقتصادية، وهي التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة او مجموعة من المعادلات ويتضمن بناء النموذج الجيد. الخطوات الاتية:

اولاً: توصيف متغيرات النموذج:¹

1- المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معلمات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الداخلي في متغير معدل التضخم.

شكل رقم (1): الاتجاه العام لمعدل التضخم خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج MS Excel v2013.

¹ مريم عمر حب الله عمر، مرجع سبق ذكره، ص 134.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (1) ان معدلات التضخم متأرجحة ما بين الارتفاع والانخفاض مع اتجاه عام طردي، حيث شهدت بداية فترة الدراسة بمعدلات تضخم مستقرة في رقم واحد ولم يعاود الارتفاع حتى ظهور الازمة الاقتصادية العالمية في (2008م) والتوقيع على اتفاقية السلام وما صاحبها من توسع في الانفاق الحكومي وانفصال الجنوب وما تبعه من توقف التدفقات الاستثمارية الخارجية وخروج الموارد البترولية من إيرادات الحكومة والإيرادات المتوقعة من نقل البترول، حيث ارتفع معدل التضخم إلى (14%) في عام (2008م).¹ واستمر ارتفاع معدل التضخم في الرقمين حتى العام (2012م)، حيث سجل (11%) في العام (2009م) وواصل في الارتفاع وبلغ (13%) في العام (2010م)، وسجل (18%) في العام (2011م) وتعزي الزيادة في متوسط معدل التضخم خلال عام (2011م) عن المستهدف (11%) الي انفصال جنوب السودان وما صاحبه من تداعيات سالبة على الاقتصاد القومي²، وقفز إلى (35.1%) في عام (2012م)، ويعزي ذلك لعدة أسباب منها التوسع النقدي وانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي³، وواصلت معدلات التضخم في الارتفاع إلى (37.1) و (46%) في (2013م) (2014م) على التوالي، وتعزي الزيادة في متوسط معدل التضخم خلال عام (2013م) عن المستهدف (22 - 20%) الي الانعكاسات السالبة لتطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تم تنفيذها في (سبتمبر 2013م) وأهمها تصحيح سعر الصرف ورفع الدعم عن المحروقات⁴، وبلغ معدل التضخم (12.6%) بنهاية (ديسمبر 2015م)، كما بلغ متوسط التضخم السنوي (18%) مقارنة بالمستهدف البالغ (25.9%)، وقد ساهمت الجهود المبذولة من قبل بنك السودان المركزي ووزارة المالية بالنزول بمعدل التضخم من (24.0%) بنهاية (ديسمبر 2014م) إلى (12.6%) في (ديسمبر 2015م)، ومن اهم تلك الجهود إطلاق صندوق إدارة السيولة بين المصارف والذي ساهم في امتصاص جزءاً مقدراً من التوسع النقدي وذلك عن طريق تقليل تدخل بنك السودان المركزي لتغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف التجارية، بالإضافة للسياسات التنسيقية بين البنك المركزي ووزارة المالية خاصة فيما يتعلق بسياسات تركيز الأسعار وذلك من خلال الاستمرار في

دعم

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون للعام (2009م)، ص (96).

² بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والخمسون للعام (2011م)، ص (26).

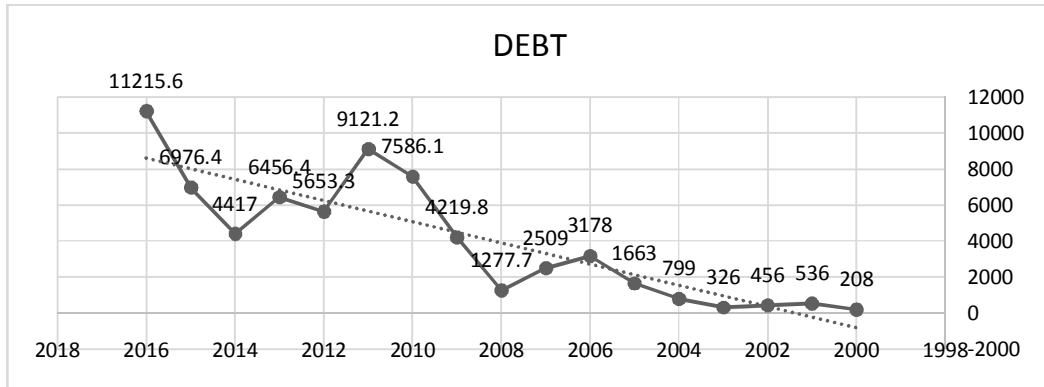
³ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون للعام (2012م)، ص (123).

⁴ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام (2013م)، ص (32).

أسعار السلع الأساسية (الادوية - القمح - الزيوت - الخ....) عن طريق إنشاء المحافظ التمويلية، بالإضافة إلى انتهاج سياسات ترشيديه من قبل وزارة المالية.¹

2- المتغيرات الخارجية: هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمى بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة وفي هذه الدراسة تتمثل المتغير الخارجي في متغير الدين العام.

شكل رقم (2): الاتجاه العام للدين العام خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج MS Excel v2013.

يتضح من خلال الشكل رقم (2) ان الاتجاه العام للدين العام خلال فترة الدراسة تميزت باتجاه تصاعدي.

يتضح من خلال الشكل رقم (2-4) ان الاتجاه العام للدين العام خلال فترة الدراسة تميزت باتجاه تصاعدي.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:²

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

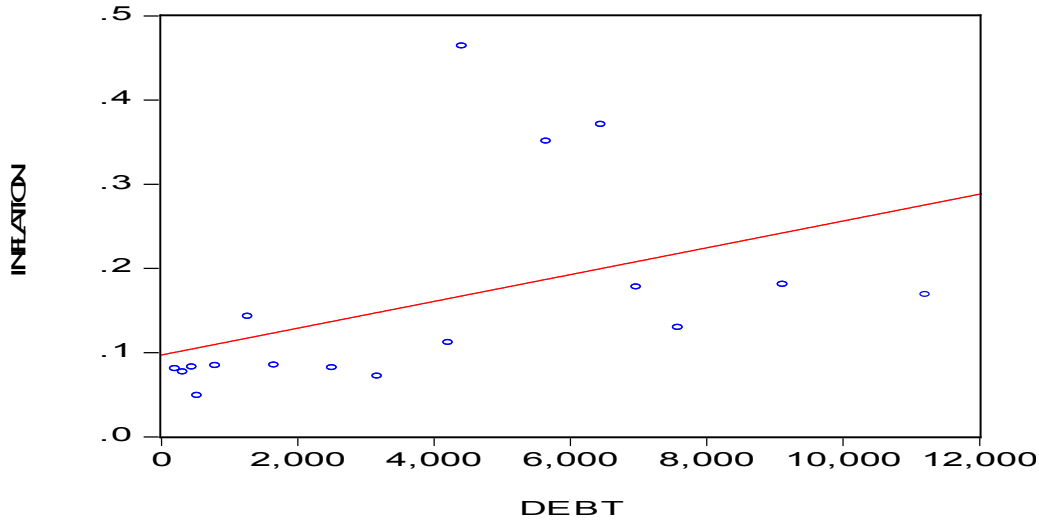
1- أسلوب الانتشار:

¹ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون للعام (2015م)، ص (124).

² طارق محمد الرشيد، مرجع سابق، ص 16.

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

شكل رقم (3): شكل الانتشار بين التضخم والدين العام



المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews v9.

توحى نتائج الشكل رقم (3) بأن علاقة الانحدار بين التضخم والدين العام ليست خطية.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث لذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهناك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.

- مدى توفر البيانات: فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.
الشكل الرياضي الأمثل لنموذج الدراسة:

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه في الشكل القياسي التالي:

حيث ان:

Inflation: معدل التضخم.

Debt: إجمالي الدين العام (الدين العام = التمويل الخارجي + التمويل الداخلي).

β_0 و β_1 : معاملات النموذج المراد تقديره.

ثالثاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم: -

المقصود به تحديد نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك بناءً على إشارة

المعلمة حسب افتراض النظرية الاقتصادية.

الإشارات المسبقة لمعاملات معادلة أثر الدين العام على التضخم في السودان:

إشارات معلمة الدين العام ينبغي ان تكون ذات إشارة موجبة (+) نسبة لوجود علاقة طردية بين الدين العام والتضخم.

رابعاً: استقرار متغيرات الدراسة:

الجدول التالي توضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة (الدين العام- معدل التضخم) مع القاطع باستخدام اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) واختبار Augmented Dickey Fuller (ADF).

جدول رقم (4-1): نتائج استقرار الدين العام (المعنوية 5%)

نتيجة الاستقرار	الفرق الأول		عند المستوى I(0)		اسم الاختبار	اسم المتغير
	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية		
غير مستقر	-3.0989	-3.3616	-	-0.3793	ADF	Debt
			3.0656			
	0.4630	0.2649	0.4630	0.6238	¹ KPSS	
	-3.1199	-3.4064	-	-1.5482	ADF	LOG(Debt)
			3.0656			
	-3.1199	-3.1337	-	-0.3637	ADF	Inflation
			3.1199			
	0.4630	0.0924	0.4630	0.4406	KPSS	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملاحق من رقم (2) إلى رقم (11) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

يبين لنا نتائج الجدول (4-1) ان متغير معدل التضخم قد استقرت عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF وعند المستوى باستخدام اختبار KPSS ومن خلال الرسم التاريخي للسلسلة في الملحق (12&13) يتضح لنا ان متغير معدل التضخم مستقر عند الفرق الأول وعلية يمكن القول ان متغير معدل التضخم مستقر عند الفرق الأول، إذن فهي متكاملة من الدرجة الاولى، كذلك نجد أن متغير الدين العام غير مستقر عند المستوى والفرق الأول ومستقرة عند الفرق الثاني، أما القيمة اللوغاريتمية للدين العام فقد استقر عند الفرق الأول، إذن فهي متكاملة من الدرجة الاولى، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%).

¹تختلف قاعدة القرار في اختبار (KPSS) عن قاعدة القرار في اختبار (ADF & PP)، حيث نرفض فرض الاستقرار عندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، ونقبل فرض الاستقرار إذا كانت الإحصائية المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.

اهمية الاستقرار: تكمن اهمية استقرار متغيرات الدراسة في الحصول على نتائج حقيقة غير زائفة
 اما إذا كانت المتغيرات غير مستقرة وليست هنالك اي اتجاه للتكامل المشترك بين متغيرات
 النموذج فان تقدير النموذج بهذه الصورة تؤدي الي الحصول على نتائج زائفة (غير حقيقية) لذلك
 يجب ان تكون متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى او متكاملة وإلا وجب على الباحث تقدير
 النموذج من خلال فروقها المستقرة.

خامساً: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (2-4): اختبار الحدود Bound Test

الاختبار الاحصائي المستخدم (Test Statistic)	القيمة المحسوبة (Value)	عدد المتغيرات الخارجية (K)
F-Statistic	6.606031	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
المعنوية مستوى Significance	الحد الأدنى I0 Bound	الحد الأعلى I1 Bound
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (15) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

بناءً على النتائج الاحصائية بالجدول رقم (2-4) نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار الجدود تساوى
 (6.606)، وهي أكبر من القيم الحرجة العليا والدنيا لاختبار الحدود عند مستوى الدلالة الإحصائية
 (%10 و %5) وهذه تعتبر دلالة على ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر
 (الدين العام) إلى المتغير التابع (معدل التضخم).

2-1-4: نتائج التقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية

جدول رقم (3-4): الجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار النصف لوغاريتمي

المتغيرات Variables	المعالم المقدر Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة (t) tstatistic	معنوية المعالم Prob.
C	- 4.609423	0.769893	- 5.987098	0.0000
LOG(Debt)	0.332049	0.098619	3.366990	0.0042

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (16) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

جدول رقم (4-4) يوضح نتائج جودة التوفيق للنموذج:

	F-Statistic	Prob. of (F)	DW
0.430451	11.33662	0.004235	1.188250

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (16) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

المعادلة المقدرة:

log(

المبحث الثاني

الفحص و التقييم

1-2-4: تقييم نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي:

بعد الانتهاء من التقدير لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقييم نتائج

التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعاملات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

أولاً: التقييم وفق المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم

لتقييم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد

تقديرها وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الاقتصادي لنموذج الانحدار المقدر:

قيمة معلمة الدين العام تساوي (0.332049) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود

علاقة طردية بين الدين العام ومعدل التضخم، أي كلما زاد الدين العام بوحدة واحدة تزداد معدل

التضخم — (0.332049) وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية، التي تفترض طردية

العلاقة بين الدين العام ومعدل التضخم، وعليه تصبح الإشارة الموجبة إشارة منطقية ومقبولة.

جدول رقم (4-5): التقييم الاقتصادي للنموذج المقدر بإيجاز

المتغيرات	المعالم المقدرة	التقييم الاقتصادي بإيجاز
الثابت (C)	- 4.609423	موافقة للنظرية الاقتصادية
الدين العام (Debt)	0.332049	موافقة للنظرية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

ويتم ذلك باختبار معنوية المعالم المقدرة أي مدى تأثيرها على المتغير التابع واختبار جودة التوفيق، أي قياس المقدرة التفسيرية للنموذج ككل فكلما كانت المعالم المقدرة معنوية وجودة التوفيق عالية دل ذلك على جودة النموذج المقدر، وبتقييم النتائج المقدرة وفقاً للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي:

1. جودة توفيق النموذج "R-Squared":

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذجو يدل معامل التحديد المعدل (0.43) على أن المتغيرات التفسيرية الدين العام مسئولة بنسبة (43%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل التضخم) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية المستقلة والباقي (57%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى (العشوائية) الغير مضمنة في النموذج.

2. المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic":

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي (0.004235) وهي اقل من مستوي الدلالة الإحصائية (5%) وبالتالي هذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

3. المعنوية الجزئية للنموذج "T-Statistic":

قاعدة القرار:

فرض العدم: $H_0: \beta = 0$

الفرض البديل: $H_1: \beta \neq 0$

نقبل فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، وقبول فرض العدم يعني ان المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار T اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعني ان المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (4-6): نتائج التقييم الإحصائي للمعنوية الجزئية في النموذج بإيجاز

المتغيرات	القيمة الاحتمالية لـ (t)	المعنوية عند (1%)	المعنوية عند (5%)
-----------	-----------------------------	----------------------	-------------------

الثابت (C)	0.0000	معنوي	معنوي
(Debt) الدين العام	0.0042	معنوي	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة اختلاف التباين.
2. مشكلة الارتباط الذاتي.
3. مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.
4. مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

1. اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test

جدول رقم (4-7): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام Breusch-Pagan-Godfrey

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
B-P-G	F-statistic	1.278622	Prob. F(1,15)	0.2759
	Obs*R-squared	1.335283	Prob. Chi-Square(1)	0.2479

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـ (F = 0.2759) و (Chi-Square = 0.2479) في اختبار B-P-G نجد انها في المعيارين أكبر من 5% وهذه دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي Auto-Correlation test

أ. اختبار دربن واتسون Durbin-Watson Test

ألية اتخاذ القرار:

اتخاذ القرار بشأن قبول او رفض الفرض العدمي بشأن الارتباط الذاتي يتم وفقاً للقواعد التالية:

❖ نرفض فرض عدم في الحالة الاولي والثانية التالية:

الحالة الأولى: إذا كان $(4 - d_L < DW < 4)$.

الحالة الثانية: إذا كان $(0 < DW < d_L)$.

❖ نقبل فرض عدم في الحالة الثالثة والرابعة التالية:

الحالة الثالثة: إذا كان $(2 < DW < 4 - d_u)$.

الحالة الرابعة: إذا كان $(d_u < DW < 2)$.

❖ لا نستطيع اتخاذ قرار في الحالة الخامسة والسادسة التالية:

الحالة الخامسة: إذا كان $(4 - d_u < DW < 4 - d_L)$.

الحالة السادسة: إذا كان $(d_L < DW < d_u)$.

جدول رقم (8-4): اختبار دربن واتسون Durbin-Watson stat

DU	4-DU	DW	4-DL	DL
1.381	2.619	1.188	2.867	1.867

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من خلال النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (8-4) يتضح لنا ان القيمة المحسوبة والجدولية لاختبار دربن واتسون توافق الحالة السادسة، وعلية يتطلب اختبار مشكلة الارتباط الذاتي استخدام اختبار اخر للكشف عن المشكلة.

ب. اختبار LM

جدول رقم (9-4): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام Breusch-Pagan-Godfrey

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
	LM	F-statistic	2.531371	Prob. F(1,14)
Obs*R-squared		2.603130	Prob. Chi-Square(1)	0.1067

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لـ $(F = 0.1339)$ و $(Chi-Square = 0.1067)$ في اختبار LM نجد انها في المعيارين أكبر من 5% وهذه تعتبر دلالة على ان بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة ارتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبوافي Normality Test

جدول رقم (4-10): Jarque-Bera Test

القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera	قيمة اختبار Jarque-Bera
0.500860	1.382855

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.500860) وهي أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على ان بوافي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2-2-4: اختبار مقدرة نموذج الانحدار المقدر على التنبؤ

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لتأويل والذي يعتمد على الفروض الآتية :
فرض العدم: تكون مقدره النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل تأويل أقرب الى الصفر.
الفرض البديل: تكون مقدره النموذج على التنبؤ ضعيفة إذا كانت قيمة معامل تأويل اقرب الى الواحد الصحيح.

جدول رقم (4-11): الجدول التالي يوضح نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لتأويل

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.111031

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-11) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لتأويل تساوي (0.11) وهي قريبة من الصفر مما يشير الي المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ.
خلاصة نموذج الانحدار المقدر: من خلال تقييم نموذج الانحدار المقدر لدراسة أثر الدين العام على معدل التضخم نجد انه قد اجتاز المعيار الاحصائي والقياسي ومقبولة اقتصادياً، وعلية يمكننا الاعتماد على النموذج الحالي لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

مناقشة الفرضيات:-

بعد دراسة وتحليل الدين العام وأثرها على التضخم في السودان خلال الفترة من (2000م - 2016م) وقياسها وتحديد إشاراتها وتقييمها من الناحية القياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين العام ومعدل التضخم:

من خلال نتائج التحليل اتضح لنا أنهنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدين العام ومعدل التضخم، حيث بلغت قيمة معامل الدين العام (0.332049) ذات إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الدين العام ومعدل التضخم ، وعلية تصبح الإشارة الموجبة إشارة منطقية ومقبولة، وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية نسبة لان القيمة الاحتمالية لاختبار T بلغت (0.0042) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية (1%).

2. التضخم في السودان متذبذب وغير مستقرة:

من خلال ملحق بيانات الدراسة والاتجاه العام لمعدل التضخم اتضح لنا ان بيانات التضخم خلال فترة الدراسة غير مستقرة (متذبذب) وتميزت باتجاه تصاعدي لمعدل التضخم.

3. الدين العام في السودان متزايد:

من خلال ملحق بيانات الدراسة والاتجاه العام للدين العام اتضح لنا ان بيانات الدين العام خلال فترة الدراسة تميزت باتجاه تصاعدي للدين العام.

النتائج:

1. اثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الدين العام ومعدل التضخم.
2. معدلات التضخم في السودان غير مستقرة (متذبذبة) وذات اتجاه تصاعدي
3. الدين العام في السودان متزايد
4. دلت نتائج اختبار الحدود (Bound Test) على ان هنالك علاقة طويلة الاجل تتجه من الدين العام إلى معدل التضخم، وعليه اصبح نموذج الدراسة لها خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.
5. دلت نتائج التحليل على وجود مقدرة عالية للتنبؤ في نموذج الانحدار المُقدر، حيث بلغت قيمة معامل تايل (0.11)، وهي قريبة جداً من الصفر مما يدل علي مقدرة النموذج على التنبؤ.

التوصيات:

1. خلق وسائل اخرى لتمويل موازنة الدولة عدا الإستدانة من الجهاز المصرفي تساعد على الحفاظ علي معدلات تضخم منخفضة ومستقرة
2. إتباع سياسات مالية ونقدية من أجل السيطرة على معدلات التضخم في حدود معقولة كذلك زيادة الإنتاج والإنتاجية لزيادة الصادرات
3. وضع الأهداف الواضحة للإدارة الدين العام وتجنب المخاطر المترتبة عليه واستخدام الدين العام في مشاريع تنموية

المصادر و المراجع

أولاً القرآن الكريم

ثانياً: الكتب:

1. محمود حسين الوادي , مبادئ المالية العامة , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ,الاردن
الطبعة الثانية.
2. خاد شحادة الخطيب - احمد زهير شامية , اسس المالية العامة دار وائل للنشر , الطبعة الأولى
2003م .
3. أحمد عبد الرحيم زردق , إقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية , جامعة الزقازيق ,
الطبعة الأولى.
4. آدم مهدي أحمد , مفاهيم المالية العامة , الشركة العالمية للطباعة والنشر, 2001م.
5. حامد عبد المجيد دراز , مبادئ المالية العامة , الدار الجامعية للنشر , الاسكندرية , 2002م.
6. احمد عبد السميع علام , المالية العامة المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق , مكتبة الوفاء
القانونية , الإسكندرية , الطبعة الاولى , 2012م.
7. محمد طاقة , هدى العزاوي , إقتصاديات المالية العامة , دار المسيرة للنشر , الطبعة الاولى ,
2007م.
8. مايكل ابدجمان , الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة , دار المريخ للنشر , 1988م.
9. عثمان يعقوب محمد , النقود والبنوك والسياسة النقدية , 2000م.
10. العالم عبد الغني , الأرقام القياسية لأسعار المستهلك , الخرطوم , الجهاز المركزي
للإحصاء , 2000م.

11. عبد الله شريف عبد الله الغول , مطبوعات في الإقتصاد الكلي , شركة مطابع السودان للعملة , الطبعة الاولى , 2007م.
12. نعمة الله نجيب ابراهيم , اسماعيل حسن اسماعيل , اسس الإقتصاد , جامعة الاسكندرية , 1998م.
13. خالد واصف الوزني , احمد حسين الرفاعي , مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دار وائل للنشر , الطبعة الرابعة , 2001م.
14. سامي خليل , مبادئ الاقتصاد الكلي , مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية , الطبعة الثانية.
15. الرشيد علي صنقور , السياسات المالية في عهد الانقاذ في ميزان الشرع والفكر الاسلامي , شركة مطابع السودان للعملة المحدودة , 2007م.
16. طارق محمد الرشيد, المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي, جي تاون للنشر, السودان, الطبعة الأولى, 2005.

الرسائل العلمية:

1. أروى عبد الرحمن يوسف وآخرون , اثر السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم في السودان (1993-2015م) مشروع تخرج ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2017م
2. مبارك ازرق عمر احمد, قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في السودان (1980-2017م) , رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,
3. عزيزة محمد عبد الله عبيد , اثر الدين البعام علي الانفاق الحكومي , دراسة تطبيقية علي الدين العام , للسلطة الفلسطينية من (1997-2013م) , رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية غزة , 2015م.
4. مروه محمد عباس سعد , العوامل المؤثر في عجز الموازنة العامة في السودان , (-2014م) , النموذج قياسي رسالة ماجستير , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2015م

5. احمد محمد عبدالله ادم , محددات الدين الخارجي في السودان (1990-2014م) , رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2015م
6. نارمان حسام شحاده قديح , محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2015) , رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية غزة , 2015م
7. يوسف عوض احمد محمد , اثر تراكم خدمات الديون الخارجية علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان, رسالة ماجستير , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
8. عزيزة محمد عبدالله عبيد "أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي(1997-2013م) " , رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة , 2015م.
9. علي محمد احمد محمد البشير وآخرون , "أثر سياسة التحرير الاقتصادي على معدلات التضخم في السودان (1990-2014م)" , مشروع تخرج , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2016م
10. محمد عبد الله محمد حسن ، دور الأستثمار الأجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان ،رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2016م.
11. مريم عمر حب الله عمر ، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (-2014)" 1980، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015.

الندوات:

1. محمد عبد الحليم عمر ، إدارة الدين العام ، جامعة الازهر ، ندوة علمية ، 2003م

المجلات العلمية:

1. م 1672016/احمد عبد الله التوم ،التضخم في السودان رؤية مستقبلية ،الصحافة ،الخرطوم

التقارير:

1. بنك السودان المركزي، (2000م).
2. بنك السودان المركزي، (2001م).

3. بنك السودان المركزي، (2002م).
4. بنك السودان المركزي، (2003م).
5. بنك السودان المركزي، (2004م).
6. بنك السودان المركزي، (2005م).
7. بنك السودان المركزي، (2006م).
8. بنك السودان المركزي، (2007م).
9. بنك السودان المركزي، (2008م).
10. بنك السودان المركزي، (2009م).
11. بنك السودان المركزي، (2010م).
12. بنك السودان المركزي، (2011م).
13. بنك السودان المركزي، (2012م).
14. بنك السودان المركزي، (2013م).
15. بنك السودان المركزي، (2014م).
16. بنك السودان المركزي، (2015م).
17. بنك السودان المركزي، (2016م).

الإترنت:

1. www.tawtheegonlion.com

ملاحق بيانات الدراسة

ملحق رقم (1): بيانات الدين العام ومعدل التضخم

معدل التضخم INFLATION	الدين العام DEBT	الزمن OBSERVATIONS
8.1%	208	2000
4.9%	536	2001
8.3%	456	2002
7.7%	326	2003
8.46%	799	2004
8.5%	1663	2005
7.2%	3178	2006
8.2%	2509	2007
14.3%	1277.7	2008
11.2%	4219.8	2009
13%	7586.1	2010
18.1%	9121.2	2011
35.1%	5653.3	2012
37.1%	6456.4	2013
46.4%	4417	2014
17.8%	6976.4	2015
16.9%	11215.6	2016

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء.

الدين العام = التمويل الداخلي + التمويل الخارجي

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع باستخدام كابس

ملحق رقم (2): اختبار استقرار متغير الدين العام عند المستوي باستخدام اختبار KPSS

Null Hypothesis: DEBT is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.623824
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	11019943
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	23303532

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: DEBT
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 20:45
 Sample: 2000 2016
 Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3917.559	829.9075	4.720477	0.0002
R-squared	0.000000	Mean dependent var		3917.559
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		3421.796
S.E. of regression	3421.796	Akaike info criterion		19.17074
Sum squared resid	1.87E+08	Schwarz criterion		19.21975
Log likelihood	-161.9513	Hannan-Quinn criter.		19.17561
Durbin-Watson stat	0.368616			

ملحق رقم (3): اختبار استقرار متغير الدين العام عند الفرق الأول باستخدام اختبار KPSS

Null Hypothesis: D(DEBT) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.264912
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	3842706.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1549956.

KPSS Test Equation

Dependent Variable: D(DEBT)

Method: Least Squares

Date: 10/09/18 Time: 20:46

Sample (adjusted): 2001 2016

Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	687.9750	506.1427	1.359251	0.1942
R-squared	0.000000	Mean dependent var		687.9750
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		2024.571
S.E. of regression	2024.571	Akaike info criterion		18.12456
Sum squared resid	61483299	Schwarz criterion		18.17285
Log likelihood	-143.9965	Hannan-Quinn criter.		18.12704
Durbin-Watson stat	1.666595			

ملحق رقم (4): اختبار استقرار متغير معدل التضخم عند المستوى باستخدام اختبار KPSS

Null Hypothesis: INFLATION is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.440602
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.013781
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.031045

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: INFLATION
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 10:24
 Sample: 2000 2016
 Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.159565	0.029348	5.437023	0.0001
R-squared	0.000000	Mean dependent var		0.159565
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		0.121004
S.E. of regression	0.121004	Akaike info criterion		-1.328962
Sum squared resid	0.234272	Schwarz criterion		-1.279949
Log likelihood	12.29618	Hannan-Quinn criter.		-1.324090
Durbin-Watson stat	0.554808			

ملحق رقم (5): اختبار استقرار متغير معدل التضخم عند الفرق الأول باستخدام اختبار KPSS

Null Hypothesis: D(INFLATION) is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.092397
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.008093
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008093

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: D(INFLATION)
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 10:26
 Sample (adjusted): 2001 2016
 Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005500	0.023228	0.236781	0.8160
R-squared	0.000000	Mean dependent var		0.005500
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		0.092913
S.E. of regression	0.092913	Akaike info criterion		-1.853848
Sum squared resid	0.129492	Schwarz criterion		-1.805562
Log likelihood	15.83079	Hannan-Quinn criter.		-1.851376
Durbin-Watson stat	2.191769			

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع باستخدام اختبار ديكي فولر المدمج

ملحق رقم (6): اختبار استقرار متغير الدين العام عند المستوي باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: DEBT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.379333	0.8911
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DEBT)
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 10:31
 Sample (adjusted): 2001 2016
 Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT(-1)	-0.063470	0.167321	-0.379333	0.7101
C	1832.104	1569.167	1.167565	0.2625
R-squared	0.010174	Mean dependent var		1375.950
Adjusted R-squared	-0.060528	S.D. dependent var		3915.595
S.E. of regression	4032.357	Akaike info criterion		19.55856
Sum squared resid	2.28E+08	Schwarz criterion		19.65513
Log likelihood	-154.4685	Hannan-Quinn criter.		19.56350
F-statistic	0.143894	Durbin-Watson stat		1.346791
Prob(F-statistic)	0.710132			

ملحق رقم (7): اختبار استقرار متغير الدين العام عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: D(DEBT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.361635	0.0316
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Dependent Variable: D(DEBT,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 10:32
 Sample (adjusted): 2003 2016
 Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEBT(-1))	-1.298640	0.386312	-3.361635	0.0063
D(DEBT(-1),2)	0.607634	0.296981	2.046034	0.0654
C	1600.260	1050.392	1.523488	0.1559
R-squared	0.511255	Mean dependent var		559.1143
Adjusted R-squared	0.422392	S.D. dependent var		4941.931
S.E. of regression	3755.892	Akaike info criterion		19.48745
Sum squared resid	1.55E+08	Schwarz criterion		19.62439
Log likelihood	-133.4121	Hannan-Quinn criter.		19.47477
F-statistic	5.753316	Durbin-Watson stat		2.395025
Prob(F-statistic)	0.019496			

ملحق رقم (8): اختبار استقرار متغير لوغاريتم الدين العام عند المستوي باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: LOG(DEBT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.548210	0.4845
Test critical values: 1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG(DEBT))
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 21:21
 Sample (adjusted): 2001 2016
 Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(DEBT(-1))	-0.177423	0.114599	-1.548210	0.1439
C	1.599095	0.882632	1.811734	0.0915
R-squared	0.146183	Mean dependent var		0.249220
Adjusted R-squared	0.085196	S.D. dependent var		0.574045
S.E. of regression	0.549048	Akaike info criterion		1.755206
Sum squared resid	4.220347	Schwarz criterion		1.851779
Log likelihood	-12.04165	Hannan-Quinn criter.		1.760151
F-statistic	2.396955	Durbin-Watson stat		1.882914
Prob(F-statistic)	0.143875			

ملحق رقم (9): اختبار استقرار متغير لوغاريتم الدين العام عند الفرق الأول باستخدام اختبار

ADF

Null Hypothesis: D(LOG(DEBT)) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.406422	0.0307
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOG(DEBT),2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 21:22
 Sample (adjusted): 2004 2016
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG(DEBT(-1)))	-1.947526	0.571722	-3.406422	0.0078
D(LOG(DEBT(-1)),2)	0.765534	0.398366	1.921684	0.0868
D(LOG(DEBT(-2)),2)	0.380985	0.294579	1.293324	0.2281
C	0.473419	0.200218	2.364513	0.0423
R-squared	0.663535	Mean dependent var		0.062336
Adjusted R-squared	0.551380	S.D. dependent var		0.830546
S.E. of regression	0.556292	Akaike info criterion		1.912613
Sum squared resid	2.785148	Schwarz criterion		2.086444
Log likelihood	-8.431987	Hannan-Quinn criter.		1.876883
F-statistic	5.916236	Durbin-Watson stat		1.760775
Prob(F-statistic)	0.016362			

ملحق رقم (10): اختبار استقرار متغير معدل التضخم عند المستوى باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.363670	0.8891
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Dependent Variable: D(INFLATION)

Method: Least Squares

Date: 10/09/18 Time: 10:36

Sample (adjusted): 2004 2016

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	-0.170487	0.468795	-0.363670	0.7255
D(INFLATION(-1))	0.178611	0.344753	0.518083	0.6184
D(INFLATION(-2))	0.648458	0.799952	0.810621	0.4410
D(INFLATION(-3))	-1.241405	0.831478	-1.493011	0.1738
C	0.043328	0.053917	0.803607	0.4448
R-squared	0.584421	Mean dependent var		0.007077
Adjusted R-squared	0.376632	S.D. dependent var		0.102919
S.E. of regression	0.081259	Akaike info criterion		-1.898636
Sum squared resid	0.052824	Schwarz criterion		-1.681348
Log likelihood	17.34113	Hannan-Quinn criter.		-1.943299
F-statistic	2.812565	Durbin-Watson stat		1.828716
Prob(F-statistic)	0.099554			

ملحق رقم (11): اختبار استقرار متغير معدل التضخم عند الفرق الأول باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.133728	0.0489
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

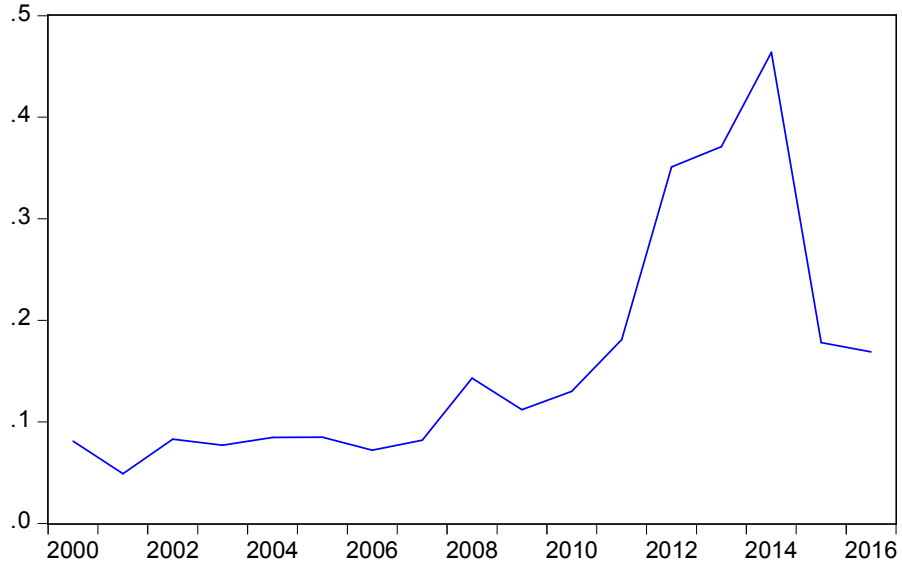
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Dependent Variable: D(INFLATION,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/09/18 Time: 10:37
 Sample (adjusted): 2004 2016
 Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-1.994611	0.636498	-3.133728	0.0120
D(INFLATION(-1),2)	1.083409	0.579504	1.869545	0.0944
D(INFLATION(-2),2)	1.494024	0.434394	3.439333	0.0074
C	0.026648	0.026943	0.989059	0.3485
R-squared	0.806748	Mean dependent var		-0.000231
Adjusted R-squared	0.742330	S.D. dependent var		0.152168
S.E. of regression	0.077242	Akaike info criterion		-2.036085
Sum squared resid	0.053697	Schwarz criterion		-1.862255
Log likelihood	17.23455	Hannan-Quinn criter.		-2.071815
F-statistic	12.52375	Durbin-Watson stat		1.989091
Prob(F-statistic)	0.001455			

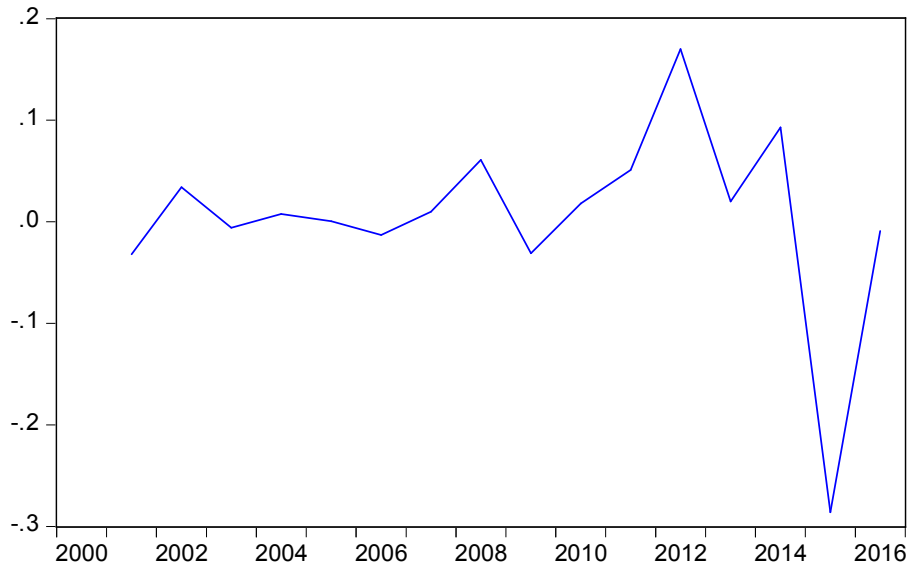
ملحق رقم (12): الرسم التاريخي لسلسلة معدل التضخم عند المستوى

INFLATION



ملحق رقم (13): الرسم التاريخي لسلسلة معدل التضخم عند الفرق الأول

D(INFLATION)



ملحق رقم (14): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 10/09/18 Time: 21:31

Sample: 2001 2016

Included observations: 16

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.606031	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:

Dependent Variable: D(INFLATION)

Method: Least Squares

Date: 10/09/18 Time: 21:31

Sample: 2001 2016

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019028	0.030941	0.614970	0.5492
DEBT(-1)	2.19E-05	7.23E-06	3.036067	0.0096
INFLATION(-1)	-0.562737	0.170731	-3.296053	0.0058
R-squared	0.504045	Mean dependent var		0.005500
Adjusted R-squ...	0.427744	S.D. dependent var		0.092913
S.E. of regression	0.070286	Akaike info criterion		-2.305119
Sum squared re...	0.064222	Schwarz criterion		-2.160258
Log likelihood	21.44095	Hannan-Quinn criter.		-2.297701
F-statistic	6.606031	Durbin-Watson stat		1.755792
Prob(F-statistic)	0.010480			

ملحق رقم (15): نتيجة تقدير نموذج الدراسة في الشكل الخطي

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 10/31/18 Time: 22:49
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.096127	0.041550	2.313509	0.0353
DEBT	1.60E-05	8.09E-06	1.977820	0.0666
R-squared	0.206843	Mean dependent var		0.158824
Adjusted R-squared	0.153966	S.D. dependent var		0.120410
S.E. of regression	0.110753	Akaike info criterion		-1.452896
Sum squared resid	0.183994	Schwarz criterion		-1.354871
Log likelihood	14.34961	Hannan-Quinn criter.		-1.443152
F-statistic	3.911771	Durbin-Watson stat		1.053244
Prob(F-statistic)	0.066621			

ملاحق نتائج تقدير نموذج الدراسة

ملحق رقم (16): نتيجة تقدير نموذج الدراسة في شكل الدالة اللوغاريتمية الكاملة

Dependent Variable: LOG(INFLATION)
Method: Least Squares
Date: 10/09/18 Time: 21:33
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.609423	0.769893	-5.987098	0.0000
LOG(DEBT)	0.332049	0.098619	3.366990	0.0042
R-squared	0.430451	Mean dependent var	-2.049590	
Adjusted R-squared	0.392481	S.D. dependent var	0.641778	
S.E. of regression	0.500224	Akaike info criterion	1.562610	
Sum squared resid	3.753362	Schwarz criterion	1.660635	
Log likelihood	-11.28218	Hannan-Quinn criter.	1.572354	
F-statistic	11.33662	Durbin-Watson stat	1.188250	
Prob(F-statistic)	0.004235			

ملحق رقم (17): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار BPG

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.278622	Prob. F(1,15)	0.2759
Obs*R-squared	1.335283	Prob. Chi-Square(1)	0.2479
Scaled explained SS	0.825945	Prob. Chi-Square(1)	0.3634

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/09/18 Time: 21:34
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.268007	0.437738	-0.612254	0.5495
LOG(DEBT)	0.063404	0.056072	1.130762	0.2759
R-squared	0.078546	Mean dependent var	0.220786	
Adjusted R-squared	0.017116	S.D. dependent var	0.286878	
S.E. of regression	0.284413	Akaike info criterion	0.433349	
Sum squared resid	1.213357	Schwarz criterion	0.531374	
Log likelihood	-1.683467	Hannan-Quinn criter.	0.443093	
F-statistic	1.278622	Durbin-Watson stat	1.835788	
Prob(F-statistic)	0.275912			

ملحق رقم (18): القيم الجدولية لاختبار درين واتسون (DL=1.133 , DU=1.381)

Durbin-Watson Statistic: 5 Per Cent Significance Points of dL and dU

n	k'=1		k'=2		k'=3		k'=4		k'=5		k'=6		k'=7	
	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.610	1.400	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
7	0.700	1.356	0.467	1.896	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	-----	-----	-----	-----	-----	-----
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	-----	-----	-----	-----
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	-----	-----
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.258	0.502	2.461
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339

ملحق رقم (19): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.531371	Prob. F(1,14)	0.1339
Obs*R-squared	2.603130	Prob. Chi-Square(1)	0.1067

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/09/18 Time: 21:36

Sample: 2000 2016

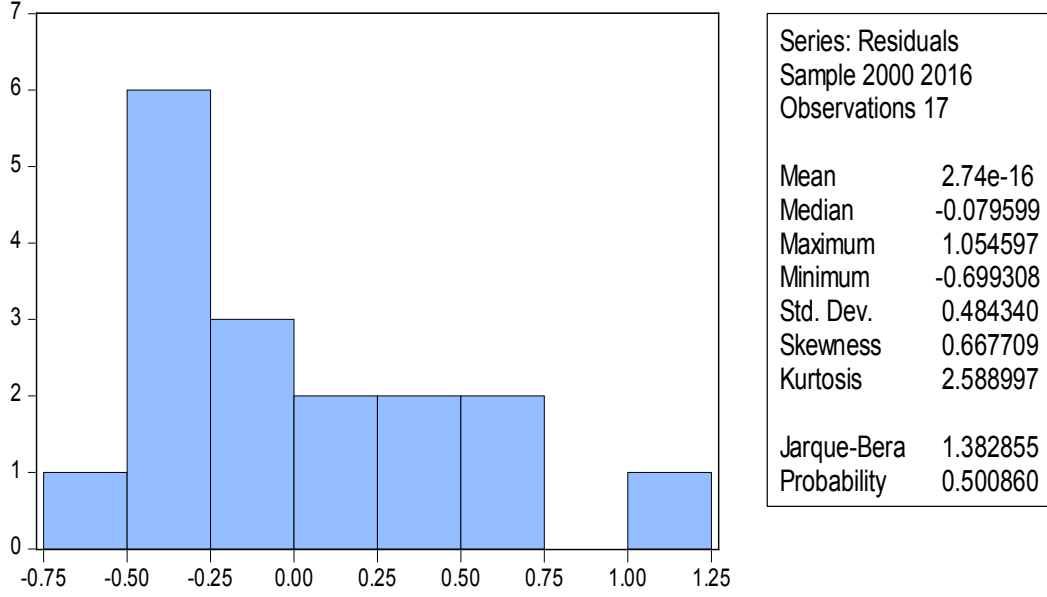
Included observations: 17

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.177926	0.741845	0.239843	0.8139
LOG(DEBT)	-0.023888	0.095132	-0.251107	0.8054
RESID(-1)	0.400258	0.251572	1.591028	0.1339

R-squared	0.153125	Mean dependent var	2.74E-16
Adjusted R-squared	0.032143	S.D. dependent var	0.484340
S.E. of regression	0.476492	Akaike info criterion	1.514054
Sum squared resid	3.178627	Schwarz criterion	1.661092
Log likelihood	-9.869462	Hannan-Quinn criter.	1.528670
F-statistic	1.265686	Durbin-Watson stat	1.800715
Prob(F-statistic)	0.312417		

ملحق رقم (20): اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار JB



ملحق رقم (21): اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام اختبار Theil

